جامعة "الدكتور مولاي الطاهر " سعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق
تخصص: قانون البيئة والتنمية المستدامة

الحماية الدولية للحق في المناخ السليم

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة

من إعداد الطالبة
إكرام مخلوف

تحت إشراف الدكتورة
مراح نعيمة

لجنة المناقشة

الاعضاء	الجامعة	الصفة في اللجنة
د.مراح نعيمة	جامعة سعيدة	مشرفا و مقرر
د.نعار زهرة	جامعة سعيدة	رئيسا
د.عبو توركية	جامعة سعيدة	عضو مناقش

الموسم الجامعي

2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

الى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير :

فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي والدي الحبيب أطال الله في عمره.

أمي الغالية طيب الله ثراها.

الى اخوتي من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

وإلى أستاذتي المشرفة "مراح نعيمة"

الشكر

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذة الدكتورة المشرفة على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا قي جوانبها المختلفة .

كما نتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة.

قائمة المختصرات

UNEP	**البرنامج الامم المتحدة**
WHO	**منظمة الصحة العالمية**
WMO	**المنظمة العالمية للأرصاد الجوية**
UNESCO	**منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة**
FAO	**منظمة الاغذية والزراعة الامم المتحدة**
ICSU	**المجلس الدولي للعلوم**
GIEC	**التقارير المتتالية للهيئة الحكومية**
CEE	**المؤسسة الاقتصادية الاوربية**
CCNUCC	**الاتفاقية الاطارية**
OUA	**منظمة الوحدة الاتفاقية**

مقدمة

في ظل التغيرات المناخية التي نعيشها أصبح العالم اليوم أكثر اقتناعا بضرورة ضبط النشاطات البشرية المضرة بالبيئة حتى و لو كانت مربحة اقتصاديا، وذلك نظرا لتأثيراتها السلبية على المناخ، حيث أظهرت الدراسات العلمية أنها السبب المباشر في العديد من الكوارث الطبيعية التي لم يشهد العالم في حدتها من قبل،وأن هنا كعلاقة وطيدة بين عدة أمراض خاصة الصدرية منها وتغير المناخ،وهو ما من شأنها لإضرار بمستوى التمتع بحقوق الإنسان الفردية و الجماعية.

تعتبر الدول الصناعية خاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية،أكبر المسؤولين عن الأضرار التي يشهدها المناخ،نتيجة حرق مليارات الأطنان من الوقود من اجل توليد الطاقة، ما تسبب بإطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون،أدت لرفع حرارة الكوكب إلى1.2 مئوية درجة مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، و هو ما يضع كوكب الأرض و البشرية ككل في خطر محدق.[1]

لذا حذر العلماء من عواقب طبيعية أكثر حدة فيحال بقاء الوضع على ما هو عليه ، هذا ما جعل الدول إلى جانب المنظمات الدولية والمجتمع المدني للتحرك بهدف الوصول للالتزام سياسي أكبر من الدول لمحاربة التغيرات المناخية،ومضاعفة جهودها للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري،لتجنب العواقب الأسوأ،واستهداف منع ارتفاع حرارة الكوكب،ليبقى دون درجتين مئويتين.[2]

[1] صلاح الحديثي، النظام القانوني لحماية البيئة، طبعة1، منشورات الحلبي، بيروت، 2010، صفحة 205

[2] معين حداد، التغير المناخي في النزاع الدولي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، 2012، صفحة15

تعتبر منظمة الأمم المتحدة اليوم من أهم الفاعلين الدوليين ،وأشد المدافعين عن البيئة والتنمية المستدامة ،نظرا لتأثيرات هذه التغيرات المناخية على حقوق الإنسان بطريقة واسعة النطاق وحتمية،إذ تعتبر الحقوق البيئية من الجيل الثالث لحقوق الإنسان الواجبة الإنفاذ لأجل ذلك بذلت المنظمة الدولية العديد من الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة ،هذه الجهود كللت انعقاد العديد من المؤتمرات كان أهمها مؤتمر ستوكهولم لسنة1972،والذي يعتبر أول مؤتمر يرمي للإعداد لسياسات بيئية عالمية.

إلا أن نجاح المنظمة الأكبر هو إبرام "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لسنة[3] 1992التي تعتبر حجر الزاوية بالنسبة للجهود الدولية الرامية للتصدي لتغير المناخ، وأيضا بروتوكول كيوتو الملحق بها لسنة1997،ولمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات تم التفكير في إنشاء آلية دولية دائمة، لذا تما استحداث مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي الذي ينعقد بصفة دورية سنوية.

كما يمكن القول بنجاح مؤتمر فيينا الوصول إلى أهدافها،فقد دفعت هذه الأخيرة الدول للوفاء بالتزامات مناخية مكلفة ماليا وتكنولوجيا،ونجحت في تحسيس الدول قادة وشعوبا بضرورة الحفاظ على مناخ الأرض لأجل سلامة الأجيال الحاضرة والمستقبلية،وأن النتائج في حال عدم الاستعداد الجيد ستكون وخيمة على الجميع.[4]

[3]علي حسين موسى، التلوث البيئي، دار الفكرة العربي، بدون طبعة، دمشق،1998، صفحة11

[4]معين حداد، المرجع السابق، الصفحة16

تتبلور أهمية البحث في هذا الموضوع في أنه يأخذ بعدا دوليا و داخليا يتعمق بإماطة اللثام عن التنظيم القانوني للمناخ في كونه يوفر الأسس العامة لحماية من عدمها،والوقوف على العوامل التي تسبب التلوث المناخي ، و معرفة الآليات التي تتبعها المنظمات الدولية في الحماية ،وكونها متكاملة من حيث الجهد الدولي وجهد الوطني ،كما تكتسب دراسة الحماية الدولية للمناخ أهمية بالغة بالنظر لحداثة التجربة و ما رافقها من أحداث و مشاكل ،لاسيما على المستوى داخلي حيث تتفاوت مستويات الحماية من دولة إلى أخرى وحسب تطور نظامي الاقتصادي والسياسي.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز الاليات المتخذة من طرف الدول منفردة او مجتمعة للمحافظة على المناخ سليم في ظل التغيرات المناخية الراهنة.

إن البحث في هذا الموضوع،يثير عدة إشكاليات ،منها ما يتعمق بالنصوص الواردة في الاتفاقيات الدولية،حيث تثار مشكلة قصور النصوص الاتفاقية فيشأن توفير الحماية المطلوبة للمناخ من التلوث ،وغياب الآليات التنفيذية للالتزام الدول الصناعية الكبرى في حالة مخالفة قواعد الحماية ، وعد موجود منظمة دولية متخصصة لحماية المناخ ،وضعف مستوى التكامل بين الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية المنظمة للمناخ في بعض الدول ،يضاف إليها ضعف المعالجة الداخلية الكافية لتنظيم الحق في سلامة المناخ،وغياب العدالة فتتوزع الالتزامات فيخفض التلوث بين الدول.

وعليه تثار الإشكالية المتعلقة بالموضوع دراستنا في حماية الدولية للحق في المناخ السليم ؟

وسنتبع في بحثنا منهج الدراسة التحليلية و المقارنة ،وستقتصر هذه الدراسة على الاتفاقيات الدولية المنظمة لحماية المناخ كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لعام 1992و بروتوكول كيوتو لعام 1997 واتفاقية باريس لعام 2015 ،ومؤتمر قمة الطموح المناخية 2020 ومؤتمر الامم المتحدة 2021.

أما في إطار الحماية الدولية فنستعرض موقف بعض الدساتير الداخلية للدول.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين،نخصص الأول إلى ماهية المناخ، الثاني الجهود الدولية لحماية الحق في المناخ.

الفصل الأول

مـــــاهية المناخ

تأتي قضايا المناخ والنضال من أجل المحافظة عليه في المرتبة الثانية بعد قضية مكافحة الأوبئة التي عرفت في القرن التاسع عشر، فإذا كانت محاربة الأوبئة هي شأن داخلي يخص بالدرجة الأولى سيادة الدول فإن قضايا المناخ لا تبدوا كذلك، فالتغيرات المناخية الحاصلة قد حتمت على العالم أن يتبنى مقاربات دولية تتجاوز قدرات الدولية، ولعل الاتفاق حول المناخ الذي وقّع عليه منذ ربع قرن داخل أروقة الأمم المتحدة يؤكد على ذلك، فتغير المناخ وما يفرضه من تبعات على الدول الفقيرة وانعكاسات ذلك السلبية على الدول المتطورة، قد جعل من قضية المناخ قضية عالمية بامتياز تفرض على الجميع اتخاذ مواقف مشتركة عابرة للحدود.[1] ومن هذا المنطلق فإن الدراسة ستعنى بتوضيح المحطات الأولى:

- المبحث الأول: مفهوم الحق في المناخ السليم.

- المبحث الثاني: تعريف التغير المناخي.

[1] رجاء وحيد دويدري، البيئة مفهومها العلمي المعاصر وعمقها الفكري التراثي، دار الفكر، دمشق،2004، صفحة05

المبحث الأول: مفهوم الحق في المناخ السليم

يعرف المناخ بأنه متوسط الحالة الجوية في منطقة ما خلال فترة زمنية طويلة، ووفقًا لنظام تصنيف كوبن للمناخ يوجد 5 مجموعات مناخية وهي: الاستوائية والجافة والمعتدلة والقارية والقطبية، وتنقسم هذه المجموعات المناخية أيضًا إلى أنواع مناخية[1]فقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين في المطلب الأول ذكرنا مفهوم المناخ ومكوناته و أما المطلب الثاني إلى أنواع المناخ.

المطلب الأول: تعريف المناخ ومكوناته

هناك العديد من الكلمات ذات المعاني الواسعة والشاملة لمفهوم المناخ، والتي تم استخدامها بقليل من التوسع عن استخدامها الحقيقي، وفيما يلي التعرض لمفهوم المناخ، وأهم المعاني التي تندرج ضمنها في الفرع الأول مفهوم المناخ وفي الفرع الثاني مكونات المناخ

الفرع الأول: مفهوم المناخ (Climate)

أولا: التعريف اللغوي

في اللغة العربية، المناخ فتح الميم هو اسم يعني الإبل المبارك، وهو المكان الذي تجلس فيه الإبل، وهو مشتق من الفعل الرباعي ''أناخ''. المعنى الآخر لكلمة ''مناخ'' [2]هو مكان ومحل الإقامة المطر الذي يميز حالة الطقس في مكان معين، سواء كانت هذه الظروف العامة ثابتة ومستقرة

[1]صلاح الحديثي، المرجع السابق، صفحة 207

[2]رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، صفحة08

أو شديدة التغير،[1] فيقال أن المناخ معتدل، مناخ صحراوي ومناخ قاري، حيث يقال أن المناخ هو التقويم، وكذلك كلمة المناخ بما في ذلك الميم هي نعمة الإبل ومحل الإقامة، لذلك يقال إن الإبل أي أبارك ويجلس، ويأتي شخص إلى المكان وأنا أعيش فيه، أي أنه استقر هناك، والمناخ السيئ يعني حالة عامة غير مرضية، ومناخ الدول هو جوها العام وتقلبات الطقس فيها على مدى فترات طويلة.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

اشتق مصطلح "climate" المناخ من الكلمة اليونانية "klima" والتي تعني «الميل»، ويُعرّف المناخ بشكل شائع بأنه متوسط قراءات حالة الطقس على مدى فترات طويلة متوسط الفترة القياسية هي 30 عاماً،[2] إلا أنه قد تستخدم فترات أخرى حسب الغرض. يشمل المناخ أيضاً إحصاءات خلاف المعدل (أو المتوسط)، كحجم الاختلافات من يوم ليوم أو من سنة لسنة. كما يعرّف تقرير التقييم الثالث للجنة الدولية للتغيرات المناخية الصادر عن اللجنة الدولية للتغيرات المناخية المناخ كما يلي:

بمعنى عادةً ما يُعرّف المناخ بأنه "متوسط حالات الطقس"، وبتعريف أكثر دقّة، فهو الوصف الإحصائي من حيث متوسط وتنوّع الكميات ذات الصلة على مدى فترة تتراوح من شهور إلى آلاف أو ملايين السنين. الفترة الكلاسيكية لهذا

[1] رجاء وحيد دويدري ،المرجع السابق ،صفحة9

[2] معين حداد، المرجع السابق، صفحة18

التعريف هي 30 سنة كما حددتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية .(WMO) غالباً ما تكون هذه الكمّيات متغيرات سطحية كدرجة الحرارة وهطول الأمطار والرياح. المناخ بمعناه الأوسع هو حالة نظام المناخ بما في ذلك الوصف الإحصائي[1].

يلجأ الإحصائيون إلى تحديد المناخ الخاص بمنطقة ما بالاعتماد على كمية الأمطار ودرجات الحرارة التي تشهدها المنطقة، وتقسم المناطق مناخياً إلى عدد من التصنيفات، وهي: المناخ الاستوائي، والمناخ الجبلي، والمناخ شبه مد رطب، والمناخ القاري، والمناخ القطبي، والمناخ المتوسطي، والمناخ المحيطي، والمناخ المداري، وتستخدم عدد من الأجهزة لرصد نوع المناخ السائد في منطقة ما.

وهو الحالة الجوية لمنطقة معينة خلال فترة زمنية طويلة، يتم رصدها بالاعتماد على أجهزة خاصة لهذا الغرض، وتصنّف عناصر المناخ إلى طاقة كالإضاءة ودرجة الحرارة، وعناصر مائية كالأمطار والرطوبة والضباب والسحب، وبعض العناصر الميكانيكية كالرياح والثلوج.

وكذلك يعرف المناخ بأنه حالة معينة من الطقس تختص بمنطقة أو محافظة معينة، على أن تكون هذه الحالة تستمر لمدة طويلة، ومن الجدير بالذكر أن هذا المناخ يتغير من يوم ليوم

[1] علي حسين موسى، المرجع السابق، صفحة14

آخر، كما من الممكن أن يكون متغير من الصباح إلى المساء في اليوم الواحد، ولكن يكون المناخ يختص بمنطقة ما ويختلف عنه في منطقة أخرى.[1]

ونظام المناخ يتجزأ في مناطق معينة من سطح الأرض، وتشهد هذه المناطق مختلف المناخات، حيث يتلخص المناخ الاستوائي الرطب بدرجة حرارة مرتفعة وسقوط أمطار بشكل يومي، ومناطق التي تقع عند القطبين يتم سقوط الثلوج في كافة أيام العام، ومن ثم تكون المناطق هذه ذات مناخ قطبي، بينما تشهد المناطق التي تقع بين كلا من قطبي الأرض والمناطق الاستوائية العديد من أنواع المناخ المختلف، ومن ثم يتم التنوع الحيوي على سطح الأرض والتغييرات الجغرافية.[2]

الفرع الثاني:مكونات المناخ

يوجد خمسة أقسام يتكون منها المناخ، وهي الغلاف الجوي والغلاف المائي والغلاف الجليدي وسطح الأرض والمحيط الحيوي، ومن خلال النقاط التالية نذكر تلك المكونات بالتفصيل:

[1] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمناخ العالمي (2001-2010) منشورات المنظمة رقم 2010، حقوق الطبع محفوظة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية 2013، صفحة 1.

[2] علي حسين موسى، المرجع السابق، صفحة 14

أولا :الغلاف الجوي :يعد الجزء الذي يشهد تغيير مستمر في نظام المناخ، ويرجع السبب في ذلك إلى تغيير تكوين الغاز الذي يحيط بالكرة الأرضية وحركتها بشكل كبير، وتكون بذلك متأثرة بالعديد من العوامل الطبيعية والعوامل البشرية[1].

ثانيا : الغلاف المائي :يشهد الغلاف المائي بتطورات كبيرة في كلا من درجة الحرارة وكمية ملوحة الماء، ومقارنة بالغلاف الجوي نجد أن التطورات في هذا الغلاف أكبر بكثير من حيث السرعة من تلك التي تحدث في الغلاف الجوي[2].

ثالثا : الغلاف الجليدي :يعمل هذا الغلاف على انعكاس الصفائح الجليدية والأنهار الجليدية ضوء الشمس، ومن ثم تؤثر التوصيل الحراري الخاص بكلا من الجليد والتربة بحسب شدة درجة الحرارة، ويقوم الغلاف الجليدي على تنظيم الدورة الدموية الملحية، ومن ثم يؤثر هذا السطح المائي ذات البرودة الشديدة على كافة النظم البيئية البحرية والتنوع البيولوجي.

رابعا : سطح الأرض :يتأثر المناخ بكلا من مختلف التضاريس والغطاء النباتي الذي يتكون من أشجار ونباتات في عامل امتصاص طاقة الشمس و وصولها الأرض، كما تعمل كثر النباتات ونوع

[1] أحمد حسان العربيد، موقع طقس العرب، المناخ وعلاقته بالهندسة المعمارية والتصميم الحضري، 2017، صفحة 159
[2] أحمد حسان العربيد، المرجع السابق، صفحة 161

المكونات الخاصة به على سطح الأرض، والتي تتمثل في نوع التربة ووجود رمال و ملوحتها على عدد من العمليات مثل عمليات التبخر وارتفاع درجات الحرارة[1].

خامسا :المحيط الحيوي :يتكون المحيط الحيوي من عدد من الكائنات الحية، تلك الكائنات التي تستقر على سطح الأرض من أعماق البحر وصولا لأعلى قمم الجبال، وتتجلى أهمية النباتات في امتصاص الغازات، تلك التي تتسبب في ارتفاع درجة الحرارة للأرض مثل الكربون، ويتم ذلك عن طريق العملية التي تحدث للنباتات والتي تسمى بعملية البناء الضوئي، التي تساهم في امتصاص الكربون ومن ثم تقلل من حدة درجة الحرارة بشكلها العام، ومن ثم تتأثر التضاريس بما يطرأ من تغييرات على النباتات، وبالتالي تترك أثرا على الجو حيث تقلل من قوة الرياح وتمتص درجات الحرارة المرتفعة[2].

المطلب الثاني: أنواع المناخ

تم تقسيم مناخات العالم من قبل عالم المناخ الألماني فلاديمير كوبن إلى فئات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث اعتمد كوبن كلًا من درجة الحرارة وكمية هطول الأمطار وخط عرض المنطقة وأوقات السنة التي يحدث فيها هطول الأمطار في هذه التقسيمات،وفيما يأتي سيتم الحديث عن أنواع المناخ:

[1] عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، بدون دار نشر، القاهرة، 1982، صفحة220

[2] علي أحمد غانم المناخ التطبيقي، دار المسيرة للنشر، طبعة الاولى،عمان، 2010،صفحة34

الفرع الأول: مناخ المناطق المدارية:

تتميز المناطق المدارية (Tropical Regions) بمتوسط درجة حرارة مرتفع مع كميات كبيرة من الأمطار، حيث يبلغ متوسط درجة الحرارة الشهرية في هذه المناطق 64.4 درجة فهرنهايت (18 درجة مئوية، كما تتميز هذه المناطق أيضًا بفصول شتاء قصيرة جدًا أو غير موجودة، ويشمل مناخ المناطق المدارية كلًا من؛ المناطق الاستوائية والغابات المطيرة و السافانا،[1] وفيما يأتي بعض المناطق التي تعد من مناطق المناخ المداري:

كوالالمبور، ماليزيا،وبيليم، البرازيل، الهند، بنغلاديش، هافانا، كوبا.

الفرع الثاني: مناخ المناطق المعتدلة:

تضم المجموعة المعتدلة 3 أنواع من المناخات، يتأثر المناخ فيها بخط العرض وموقع المنطقة في القارة وهي كالآتي:

أولا : مناخ البحر المتوسط: تتميز مناخات البحر الأبيض المتوسط بصيف دافئ ذو سماء صافية و شتاء قصير معتدل ممطر،يتواجد هذا النوع من المناخ على السواحل الغربية للقارات بين خطي عرض 30 درجة و40 درجة، بالإضافة إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط.[2]

[1] علي أحمد غانم، المرجع السابق،صفحة36

[2] امار صلاح عبد الرحمان الحديثي، الالتزام الدولي بحماية المناخ، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة الأولى،2016،صفحة34

ثانيا: مناخ شبه استوائي رطب: توجد المناخات شبه الاستوائية الرطبة على الجانب الشرقي من القارات في مدن مثل مدينة سافانا في ولاية جورجيا في الولايات المتحدة ومدينة شنغهاي في الصين ومدينة سيدني في أستراليا، ويكون الصيف فيها حارًا ورطبًا والشتاء شديد البرودة محمل بالأعاصير والعواصف العنيفة.

ثالثا: مناخ الساحل الغربي البحري: يتميز هذا النوع من المناخ المعتدل النموذجي بشتاء أطول وأكثر برودة من مناخ البحر الأبيض المتوسط ويتساقط الرذاذ حوالي ثلثي أيام الشتاء، ويتواجد في مدن مثل سياتل وواشنطن في الولايات المتحدة ومدينة ويلينجتون بنيوزيلندا[1].

وتتميز المناطق المعتدلة (TemperateRegions) بدرجات حرارة متوسطة، حيث يكون الصيف دافئًا مع القليل من الأمطار في هذه المناطق بينما يكون الشتاء معتدلًا ورطبًا، وتتراوح درجة حرارة أبرد الشهور في المناطق المعتدلة ما بين 26.6 و 64.4 درجة فهرنهايت (-3 - 18 درجة مئوية) ، ويشمل مناخ المناطق المعتدلة كلًا من؛ المناطق شبه الاستوائية ومناطق البحر الأبيض المتوسط والمناطق البحرية، وفيما يأتي بعض المناطق التي تعد من مناطق المناخ المعتدل:

البحر المتوسط، جورجيا في الولايات المتحدة، شنغهاي في الصين، سيدني في أستراليا، مدينتي سياتل وواشنطن في الولايات المتحدة. يلينجتون في نيوزيلندا.[1]

[1] علي أحمد غانم المناخ التطبيقي، مرجع السابق، صفحة37

الفرع الثالث: مناخ المناطق القطبية

تقع مناطق المناخات القطبية في القطبين الشمالي والجنوبي، وتضم المجموعة القطبية نوعين من المناخات وهما:

أولا : التندرا: يكون الصيف قصيرًا في مناخات التندرا، ويمكن أن يصل متوسط درجات الحرارة إلى 10 درجات مئوية (50 درجة فهرنهايت) في شهر تموز، لكن النباتات والحيوانات تتوافر بكثرة، حيث تنتشر الأزهار البرية في العديد من الأراضي وتتغذى أسراب الطيور المهاجرة على الحشرات والأسماك، وقد تكيّف سكان التندرا مع العيش في درجات حرارة منخفضة منذ آلاف السنين.

ثانيا : الغطاء الجليدي: يوجد القليل من الكائنات الحية التي تستطيع العيش في مناخ الغطاء الجليدي في القطب الشمالي والقطب الجنوبي، حيث إنه نادرًا ما ترتفع درجات الحرارة عن درجة التجمد حتى في الصيف، حيث يساعد الجليد الدائم في الحفاظ على برودة الطقس من خلال عكس معظم أشعة الشمس، وغالبًا تكون السماء صافية وهطول الأمطار منخفض[2].

وتتميز المناطق القطبية (Polar Regions) بعدم وجود فصول صيف حقيقية؛ إذ لا تزيد درجات الحرارة الأكثر دفئًا في هذه المناطق عن 50 درجة فهرنهايت (10 درجات

[1] اطلعت على الموقع https://www.marefa.org/ يوم 2022/06/10 على الساعة 16:43

[2] فهمي ابو العطا، الطقس و المناخ، الاسكندرية، 1970، صفحة 88-101.

مئوية)، وعادةً ما تستمر درجات الحرارة الدافئة في هذه المناطق لوقت قصير جدًا، بينما تعد الكتلة الجليدية الدائمة هي الميزة السائدة في المناطق القطبية، عادةً ما يكون لمناطق المناخ القطبي أربعة أشهر فقط من درجات الحرارة فوق درجة التجمد، كما تتعرض هذه المناطق إلى ضوء النهار خلال شهور قليلة، وفيما يأتي بعض المناطق التي تعد من مناطق المناخ القطبي:

القارة القطبية الجنوبية، القارة القطبية الشمالية. [1]

الفرع الرابع: مناخ المناطق الجافة

تكون فرص تبخر المياه في المناخات الجافة أعلى من فرص هطول الأمطار، يتم تقسيم المجموعة الجافة إلى نوعين وهما القاحلة وشبه القاحلة، وتتواجد المناخات الجافة في غرب الولايات المتحدة ووسط أستراليا وشمال المكسيك والمناطق الداخلية في أوروبا وآسيا وفي شمال الصين.

وتتميز المناطق الجافة (Dry Regions) بقلة هطول الأمطار وبالتالي لا يوجد فيها تيارات دائمة، كما تعرف هذه المناطق بدرجات حرارة عالية يوميًا، ويمكن أن يصل ارتفاع درجات الحرارة إلى أكثر من 120 درجة فهرنهايت (حوالي 49 درجة مئوية) خلال ساعات النهار، بينما تنخفض إلى 100 درجة فهرنهايت (حوالي 38 درجة مئوية) أو أقل في الليل،

[1] طلعت على الموقع https://www.marefa.org/ يوم 2022/06/10 على الساعة 16:43

[1]وتنقسم مناطق المناخ الجاف إلى مناطق جافة ومناطق شبه قاحلة، وفيما يأتي بعض المناطق التي تعد من مناطق المناخ الجاف:

صحراء أتاكاما في تشيلي، المناطق النائية الأسترالية، مدينة دنفر بولاية كولورادو الواقعة شرق القسم الأمريكي من جبال روكي، منتزه وادي الموت القاحل الوطني في كاليفورنيا.[2]

الفرع الخامس: مناخ المناطق الباردة:

تعرف أيضًا باسم المناخات الحرارية الدقيقة أو المناخات القارية (Cold Regions)، ويتميز مناخ المناطق الباردة بأمطار معتدلة مع تغيرات موسمية عالية في درجات الحرارة، حيث يتراوح متوسط درجات الحرارة ما بين 70 إلى 90 درجة فهرنهايت (حوالي 21 – 32 درجةمئوية) خلال الصيف في مناخ المناطق الباردة، بينما يكون متوسط درجة الحرارة في أبرد شهر أقل من 26 درجة فهرنهايت (حوالي –3 درجات مئوية)، وعادةً ما يسود هذا النوع من المناخ في المناطق الوسطى من كتل اليابسة،ويعد شمال الدول الاسكندنافية وسيبيريا أبرز الأمثلة على مناخ المناطق الباردة. تتعدد أنواع المناخ كما تساهم في تشكيل كل منها العديد من

[1] علي حسين موسى، المرجع السابق، صفحة11

[2] بوسبعين تسعدين، أثر التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة استشرافية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2015، صفحة 56

العوامل، أهم هذه المناخات هي: المناح المداري، المناخ المعتدل، المناخ القطبي، المناخ الجاف والمناخ البارد[1].

المبحث الثاني: مفهوم تغيير المناخ

[1] اطلعت على الموقع يوم 2022/06/14 على الساعة 10.00 -https://ar.warbletoncouncil.org/caracteristicas-del clima-frio-14392

يمكن أن يؤثر تغير المناخ على صحتنا وقدرتنا على زراعة الأغذية والسكن والسلامة والعمل. البعض منا أكثر عرضة لتأثيرات المناخ، مثل الأشخاص الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية الأخرى. لقد ساءت الظروف مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وتسلل المياه المالحة إلى درجة اضطرت فيها مجتمعات بأكملها إلى الانتقال، كما أن فترات الجفاف الطويلة تعرض الناس لخطر المجاعة لذلك قسمناه إلى مطلبين في المطلب الأول مفهوم تغير المناخي وفي المطلب الثاني صور و مخاطر الظاهرة تغير المناخ.[1]

المطلب الأول: تعريف تغيير المناخ و آثاره

خلال السنوات الأخيرة الماضية شهد العالم بأسره التقلبات المناخية الكبيرة تسببت في العديد من الكوارث الطبيعية من أعاصير وذوبان للجليد والأمطار طوفانية وفيضانات ضف إلى ذلك شهدت العديد من المناطق جفاف شديد وندرة في تساقط الأمطار ، هذا ما سيتم الإشارة إليه في الفرعين تعريف التغير المناخي في الفرع الأول ومكونات التغير المناخي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف التغير المناخي

[1] تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، تغيير المناخ 2007، التقرير التجميعي، جنيف سويسرا،2008،

حيث يحدث التغير المناخي بسبب رفع النشاط البشري لنسب غازات الدفيئة في الغلاف الجوي الذي بات يحبس المزيد من الحرارة، فكلما اتبعت المجتمعات البشرية أنماط حياة أكثر تعقيدا و اعتماد على الآلات احتاجت إلى المزيد من الطاقة، وارتفاع الطلب على الطاقة يعني حرق المزيد من الوقود الحفري، وبالتالي رفع نسب الغازات الحابسة للحرارة في الغلاف الجوي.[1]

تعتبر ظاهرة تغير المناخ أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، ومما لاشك فيه أن العامل البشري هو السبب الأول والرئيسي لظاهرة تغير المناخ، وعليه ومن الآثار الظاهرة لتغير المناخ ارتفاع مستويات البحار وزيادة تحمض المحيطات، وفقدان الجليد في الصيف في القطب الشمالي والظواهر المناخية الشديدة القسوة وزيادة شدة وتواتر موجات الجفاف والعواصف وزيادة درجات الحرارة القصوى.

و تحدث ظاهرة التغير المناخي الطبيعي، نتيجة أشعة الشمس القادمة إلى الأرض والتي ينتج فيها أشعة تحت الحمراء تنفذ بشكل كامل خارج الغلاف الجوي بسبب تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي والتي يعكسها إلى داخل نظام الغلاف الجوي الأمر الذي يتسبب بارتفاع درجة حرارة الأرض على المدى الطويل، حيث أن تغير تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف

[1] احمد جبران، لحسن التايقي، التأقلم مع التغير المناخي من المقاربة الى الممارسة، الاتحاد العالمي لصون الطبيعة، مركز البحر المتوسط، مالقا، اسبانيا، 2014،صفحة5

الجوي الناتجة عن التغيرات الطبيعية حاليا يؤدي إلى تعزيز ظاهرة الاحتباس الحراري الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل درجة حرارة الأرض.[1]

وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة التغير المناخي بأنه" تلك التغيرات في المناخ التي تعزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي الذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة.[2]

الفرع الثاني : آثار التغيرات المناخية

قد يستهين البعض بمشكلة التغيرات المناخية أو على الأقل قد يرون أنها غير جديرة بالمناقشة على أساس أن نتائجها لن تظهر في الوقت الراهن ولكنها مؤجلة للسنوات القادمة قد تتشابه ظروفها أو تختلف؛ ولكن في الحقيقة فإن المشكلات المترتبة على هذه التغيرات تتسم بالخطورة فهي وإن كانت تضر بمختلف أنحاء العالم إلا أن أكثر الدول تضررا سوف تكون الدول النامية، نظرا لعدم امتلاكها الموارد اللازمة لمواجهتها والتخفيف من آثارها والتكيف مع هذه التغيرات التي لن تقتصر فقط على الاحترار العالمي بل تتعداه لتشمل معدل التساقط و

[1] أدى التطور الصناعي في العقود المنصرمة إلى استخراج وحرق مليارات الأطنان من الوقود الحفري لتوليد الطاقة، ونجم عن ذلك انبعاث غازات الاحتباس الحراري أو ما يسمى بغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون وهو الغاز الرئيسي في تغير المناخ، وقد تمكنت الكميات الهائلة من هذه الغازات من رفع حرارة الأرض إلى 12 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية.

[2] بوسبعين تسعديت، المرجع السابق، صفحة59

ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة حدة الكوارث الطبيعية،[1] وانهيار النظم الايكولوجية والحد من التنوع البيولوجي.

وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الإطار للتغيرات المناخية (UNFCCC) في مادتها الأولى الآثار الضارة لتغير المناخ بأنها "التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جراء تغير المناخ والتي لها آثار ضارة كبيرة على تكوين أو مرونة أو إنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية أو على النظم الاجتماعية، الاقتصادية أو على صحة الإنسان و رفاهه"..[2]

هذه الآثار الضارة من شأنها أن تلقي بثقلها على مختلف جوانب التنمية الإنسانية مهددة بذلك الأمن الغذائي من خلال تراجع الإنتاج الزراعي وانتقال مناطق الزراعة واختلال توزيعها؛ ناهيك عن زيادة التوترات وارتفاع عدد اللاجئين البيئيين سبب الإجهاد المائي والصراع على مصادر المياه، بالإضافة إلى الانتكاسات الصحية سواء المتعلقة بالتغيرات الطارئة على نواقل الأمراض المعدية أو ازدياد معدلات الإصابة بالأوبئة؛ حيث لا تمس هذه التغيرات بمسارات التنمية فقط ولكن أيضا تؤثر على حياة الفقراء بشكل بارز وتقلل على المدى البعيد فرص التنمية الإنسانية، ويمكن اختزال هذه الآثار على سبيل المثال لا الحصر في النقاط التالية.

[1] علي حسين موسى، التغييرات المناخية، الطبعة الاولى، دار الفكر،دمشق، بدون سنة النشر، صفحة210

– اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشان تغير المناخ1992، المبرمجةفي 1992/05/09،التي صادقت عليها الجزائر بموجب مرسوم [2] الرئاسي93_90المؤرخ في 1993/04/10 (الواردة في الجريدة الرسمية عدد24، صادرةبتاريخ 1993/04/21)،صفحة3. 2

أولا: ارتفاع منسوب مياه المحيطات جراء ذوبان الكتلة الجليدية

إن لارتفاع درجة الحرارة بالغ الأثر على المناطق القطبية مما يؤدي إلى ذوبان الجليد الذي بدوره يزيد من معدلات ارتفاع منسوب البحار والمحيطات، الشيء الذي يتسبب في نزوح السكان و إغراق الأراضي الزراعية المنخفضة، فالدول الجزرية قليلة الارتفاع عن سطح البحر مثل توفالو (1.83م)، كيريباس (2م)، جزر مارشال (2.13م)معرضة لمخاطر الغرق جراء ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدل يتراوح بين0،18 و0،59م، بحلول نهاية القرن الواحد والعشرين.

وفي المناطق الساحلية المنخفضة سيكون جميع سكان جزر المالديف و85% من سكان جزر الباهاما معرضين للخطر، كما يتوقع أن تزداد تسربات المياه المالحة بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وكذا الفيضانات الساحلية المتكررة فتؤدي إلى تلوث خزانات المياه الجوفية، فمنذ عام 1870 ارتفع مستوى سطح البحر 17 سم؛ وإذا استمر هذا التغير بهذا التسارع سيكون مستوى سطح البحر بحلول 2100 أعلى بحوالى 31 سمم[1] ما كان عليه سنة

[1] الهيئة الدولية المعنية بتغيير المناخ2007،التقرير التقييمي الرابع، الطبعة الأولى، جونيف2008

1990 وستكون لذلك آثار مدمرة خصوصا على الدول الجزرية الصغيرة وستكون تكاليف التخفيف مرتفعة بالنظر للدخل المحدود لهذه الدول.[1]

كما أن تعرضها لهذه التهديدات سيثني المستثمرين من إقامة المشاريع بها مما يضعف قدرتها على التكيف، هذا التغير في مستوى سطح البحر سيؤثر على جميع المناطق الساحلية إذا ما ارتفع مستوى سطح البحر ب50 سم؛ وسيؤدي هذا الارتفاع إلى إغراق حوالي مليون كيلومتر مربع ويلحق أضرار تطال حوالي 170 مليون نسمة وسيكون الأثر الأكبر الارتفاع مستوى سطح البحر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي حيث من المحتمل أن يتضرر أكثر من 63 مليون شخص، أما الآثار الاقتصادية فتكون أشد وطأة في شرق آسيا والمحيط الهادي.

وقد أدى الاحتباس الحراري إلى ذوبان الأنهار الجليدية والقنوات الثلجية وصفائح الجليد القطبية بالإضافة إلى التقلص المرصود في رقعة الثلج والجليد إذ توضح البيانات التي جمعتها الأقمار الصناعية أن متوسط مساحة الجليد السنوية في البحر القطبي الشمالي تقلصت بمعدل2,7 [2,1 إلى 3,3]%في العقد الواحد مع مزيد من التقلص في فصل الصيف بلغ 7,4 [5,6 إلى9,8]%في العقد الواحد، وهو ما يفسر ذوبان الصفائح الجليدية في غرينلاند

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، نيويورك، 2011، صفحة 36.

وغرب القطب الجنوبية نتيجة الانهيار المتسارع للصفائح الجليدية في القارة القطبية الجنوبية، كما فقد جبل كينيا 92% من كتلة الجليدية بينما جبل كلمنجارو 82%.[1]

ثانيا: انهيار الأنظمة الإيكولوجية والحد من التنوع البيولوجي

تغير المناخ بالغ الأثر على كل الكائنات الحية لأن المناخ يعمل على تنظيم الدائرة الحيوية للنباتات والحيوانات فهو المسؤول على تحديد نطاقات توزيعها وتقسيمها ويؤدي تغير المناخ إلى تغير الأنظمة الايكولوجية إذ يتوقع انقراض العديد من الأنواع مع استمرار الاحترار العالمي من بينها الأنظمة الفريدة المهددة بالانقراض كالشعاب المرجانية التي تعد عرضة للإجهاد الحراري كما أن قدرتها على التكيف متدنية، حيث عانت 50%2 منها في العالم من الانكماش نتيجة احترار البحار.[2]

ويتوقع أن يفقد الرصيف المرجاني الكبير بأستراليا ما يصل إلى 95% من عدد الشعاب المرجانية الحية بحلول 2050 سبب احترار المحيطات والتغيرات الكيميائية الناتجة عنها وتشير التقديرات إلى أن 75% من أنواع الحيوانات و 90% من أنواع الطيور التي انقرضت منذ القرن 17 كانت تعيش على الجزر وبالمقابل فإن 23% من الجزر مهددة في الوقت الراهن، وحوالي 20% من البرمائيات عرضة للانقراض

[1] فهمي أبو العطا، المرجع السابق، الصفحة 125

[2] العايب جمال، التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والجهود الدولية والجزائرية لحمايته، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق)، كلية الحقوق بن عكنون –جامعة الجزائر – السنة الجامعية2005/2004، صفحة14

إن التغيرات المرصودة في الأنظمة الإحيائية البحرية والخاصة بالمياه العذبة تأثرت بارتفاع درجة حرارة المياه، التملح، ذوبان الغطاء الجليدي، انخفاض مستويات الأكسجين ما يؤدي إلى تحولات في النطاقات وتغيرات في وفرة الطحالب والعوالق الذي بدوره يؤثر على الثروة السمكية في المحيطات، فزيادة حامض الكربون في مياه البحر سيهدد 40%من الأنظمة الايكولوجية وكذا الكائنات العضوية الحية لما له من أضرار على التكلس الضروري لحمايتها.[1]

كما عانت الأنظمة الايكولوجية القائمة على الجليد من تأثيرات مدمرة نتيجة التغير المناخي خاصة في منطقة القطب الشمالي، ويؤدي تقلص التنوع الحيوي إلى استنزاف المناطق الحرجية ومن المرجح أن يندثر 20% منها ورغم أن العديد من الأنواع ستتكيف مع التغيرات المناخية إلا أن معدل التغير سريع جدا بالنسبة إلى الكثير منها فالأنظمة المناخية تتغير بشكل أسرع من أن تستطيع مجاراته ويتوقع أن تواجه ما بين 20% إلى 30% من الأنواع البرية ازديادا في خطر الانقراض إذا ما تخطى متوسط درجة الحرارة العالمية من 1,5 م إلى 2,5م. [2]

ومن المنتظر خلال القرن القادم أن يكون الارتفاع في متوسط درجات الحرارة العالمية أسرع من أي ارتفاع شهده الكوكب لما يقل عن 10 آلاف سنة، وبالتالي لن تتمكن الكثير من الأنواع من التكيف مع الظروف الجديدة بالسرعة الكافية أو الانتقال إلى مناطق أخرى مناسبة تضمن بقاءها على نحو أفضل.

[1] كامليا يوسف محمد، البيئة، الطاقة والغازات الاحتباس الحراري، الطبعة الثانية، بيروت2004، الصفحة65

[2] العايب جمال، المرجع السابق، الصفحة16

ثالثا: تذبذب التساقط وانتقال مناطق الزراعة في اتجاه القطبين

لقد تراجعت معدلات التساقط في العقود الأخيرة أكثر من 2ملم (3% تقريبا) مقارنة بما كانت عليه في الفترة الممتدة من 1951 إلى1980[1]وكانت أعلى نسبة في هذا الانخفاض في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى (7 ملم) ، وتتوافق الآراء العلمية حول الآثار الصافية لتغير المناخ على التساقط نظرا لاختلاف الأنماط المناخية وتغيراتها بين مختلف أنحاء العالم. ومن المتوقع أن تشهد إفريقيا احترارا أعلى من المتوسط وانخفاضا في تساقط الأمطار في الشمال والأجزاء الجنوبية والغربية من القارة، وبالمقابل ارتفاعا في التساقط في شرق إفريقيا مع زيادة معدلات الرطوبة في أوروبا الغربية وقلة كمية الأمطار في منطقة البحر المتوسط.[2]

إن التباين الكبير في سقوط الأمطار نتيجة التغيرات المناخية سيجعل المناطق الممطرة أكثر تساقطا، في حين تغدو المناطق القاحلة الجافة أكثر جفافا [3]فقد تم تسجيل زيادة بارزة للتساقط في الأجزاء الشرقية من أمريكا الشمالية والجنوبية وشمال أوربا وشمال آسيا، وآسيا الوسطى بينما انخفض التساقط في الساحل والبحر المتوسط والجنوب الإفريقي. ما يؤدي بدوره إلى زيادة المناطق الجافة ففي جنوب إفريقيا زادت الأراضي المتأثرة بالجفاف بمعدل60إلى

[1] كامليا يوسف محمد، المرجع السابق، الصفحة68

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2011، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، نيويورك، صفحة36

[3] كامليا يوسف محمد ، المرجع السابق، الصفحة 78

90مليون هكتار وقد تصل الخسائر المتوقع تسجيلها إلى 26 بليون دولار أمريكي بحلول 2060 وهو كم يفوق مساعدات التنمية للمنطقة.[1]

كما نجم عن التغير في التساقط انتقال مناطق الزراعة في اتجاه القطبين حيث يؤدي ارتفاع الحرارة بدرجة واحدة إلى انتقال مناطق الزراعة من 200 إلى 300 كلم ويترتب على ذلك بالطبع الإضرار بمناطق الزراعة التقليدية ومن المتوقع حدوث زيادة طفيفة في إنتاجية المحاصيل بين خطوط العرض الوسطى والعليا، وبالمقابل يتوقع أن تقل إنتاجية المحاصيل في المناطق المدارية والجافة موسميا مسببا بذلك الظهور المبكر لعلامات الربيع والاخضرار المبكر للغطاء النباتي في الربيع مع الارتباط بمواسم نمو أطول وحرارة أكثر مما يؤدي إلى انتقال نطاق المساحات التي تعيش فيها النباتات والحيوانات في اتجاه قطبي صاعد.[2]

رابعا: ازدياد حدة الكوارث الطبيعية

يزيد تغير المناخ من احتمال وقوع الأحداث المناخية المتطرفة مثل موجات الجفاف والعواصف والفيضانات حيث تشير سجلات الكوارث الطبيعية الكبرى إلى وقوع 16 حادثة من هذه الحوادث في الستينيات و29 في السبعينيات و 68 في الثمانينيات، وقد ارتفع عدد هذه الكوارث من 132 كارثة سنويا في الفترة الممتدة 1980-1985 إلى 357 كارثة في

[1] العايب جمال، المرجع السابق، صفحة16

[2] صلاح الدين، الموارد المائية واستعمالاتها، بحث مقدم لنيل درجة الماجيستر، بسكرة، جامعة منتوري، قسنطينة، بدون طبعة، 2010، صفحة283

الفترة الممتدة 2005-2009 وتمثل الفيضانات نسبة 66% تليها الأعاصير والرياح القوية بنسبة 23%. ورغم أنه من الصعب ربط أي كارثة مباشرة بتغير المناخ نظرا للطبيعة العشوائية للعوامل التي تولد هذه الكوارث إلا أن مصادر علمية تربط تزايد معدل وقوع الكوارث الطبيعية بالاحترار العالمي، فمن المتوقع أن يرتفع تواتر الأعاصير الاستوائية الشديدة المصحوبة بتساقط الأمطار بنسبة 20% بحلول 2100، كما ازدادت الخسائر الاقتصادية الناجمة عنها على نطاق واسع نتيجة لازدياد نشاط الأعاصير الاستوائية في منطقة شمال الأطلسي بالإضافة إلى التعرض المتزايد للفيضانات الساحلية وحوادث الطقس القوية.

وأفاد الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغيرات المناخية بزيادة موجات الجفاف والفيضانات في مقدمة الكوارث المتعلقة بالمناخ فقد تأثر حوالي 262 مليون شخص سنويا بين عامي 2000 و2004 يعيش ما يزيد عن 98% منهم في دول نامية تفتقر لقدرات وإمكانيات التكيف.[1]

ومع ارتفاع الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين ستكون البحار الأكثر حرارة وقودا للعواصف الاستوائية الأكثر عنفا مما يزيد من تهديد التعرض للفيضانات الساحلية لتمس ما يقارب 180 مليون إلى 230 مليون شخص، وتوجد أدلة تستند إلى ملاحظات مرصودة

[1] سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للتنمية والبيئة في الوطن العربي – مركز الدراسات والبحوث البيئية بجامعة أسيوط من 26-28مارس 2002، صفحة195

تثبت حدوث زيادة في نشاط الأعاصير المدارية الشديدة في شمال الأطلس منذ 1970 وقد ازداد بالفعل نشاط تلك الأعاصير في المنطقة، كما يمكن أن تعاني الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي والبحر الكاريبي من دمار كارثي إذ تساهم المحيطات التي سترتفع درجة حرارتها على حدوث المزيد من العواصف المدارية القوية؛ ومع وجود أكثر من 344 مليون شخص معرضون حاليا للأعاصير المدارية يمكن أن يكون لهذه العواصف عواقب مدمرة كما يواجه بليون شخص يعيشون في أحياء حضرية فقيرة مقامة على جوانب وضفاف الأنهار خطر الفيضانات.

وأفادت إحصائيات 2012 أن الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ نجم عنها تضرر أكثر من 226 مليون شخص سنويا كما أضحت مخاطر الوفاة نتيجة الفيضانات والعواصف الحلزونية في منطقة شرق أسيا والمحيط الهادئ ثلث ما كانت عليه في 1980، ففي 26 جانفي 2012 أعلنت جزر فيجي حالة الكوارث في الجزر الغربية بجزيرة "فيتيليفو" عقب الفيضانات العارمة والانهيارات الأرضية الناجمة عن هطول الأمطار والتي أسفرت عن تشريد الآلاف.[1]

بالإضافة إلى إعصار "تاليم الاستوائي" الذي ضرب جنوب تايوان في20/06/2012وأدى إلى إجلاء ألفي شخص ناهيك عن التدمير الشامل للطرقات والبنية التحتية، أما الفيضان الذي مس جنوب اسبانيا في29/09/2012فقد تسبب في ترحيل 600 شخص من منطقتي "ملقا" و "الميرا" وأدت الأمطار الغزيرة إلى إغراق الطرقات واصابة

[1] احمد عبد القادر، الطاقة المتجددة، الجنادرية للنشر والتوزيع ، الأردن ،2016 ، صفحة220

المنازل بأضرار جسيمة وتشريد المئات من السكان؛ أضف إلى ذلك إعصار ساندي الذي ضرب الولايات الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية في30/10/2012والذي تجاوزت فيه تكلفة تنظيف مخلفات العاصفة إلى 40 مليار دولار، كلهذه الإحصائيات تبين مدى جسامة الأضرار التي تخلفها التغيرات المناخية وتأثيرها على زيادة حدة ووتيرة الكوارث الطبيعية.[1]

المطلب الثاني: صور و مخاطر ظاهرة تغير المناخ

التغير المناخي يحصل بسبب رفع النشاط البشري لنسب غازات الدفيئة في الغلاف الجوي الذي بات يحبس المزيد من الحرارة، فكلما اتبعت المجتمعات البشرية أنماط حياة أكثر تعقيدا واعتمادا على الآلات احتاجت إلى مزيد من الطاقة، وهنا فان ارتفاع الطلب على الطاقة يعني حرق المزيد من الوقود الأحفوري (النفط- الغاز - الفحم)، وبالتالي رفع نسب الغازات الحابسة للحرارة و الغلاف الجوي، وعليه ساهم البشر بسلوكياتهم في رفع غازات الاحتباس الحراري ،وارتفاع مفعول الغازات الدفيئة مما يدعو إلى القلق العالمي، فهو كفيل بأن يرفع حرارة الكوكب بسرعة كبيرة.[2]

كما أن تغير المناخ ليس فارقا طفيفا في الأنماط المناخية، فدرجات الحرارة المتفاقمة ستؤدي إلى تغير في أنواع الطقس كأنماط الرياح وكمية التساقطات من الأمطار والثلوج، فتغير

[1] سعيد سالم جويلي، المرجع السابق، الصفحة196

[2] احمد عبد القادر،.المرجع السابق، صفحة225

المناخ بهذه الطريقة يمكن أن يؤدي إلى عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية واسعة التأثير ولا يمكن التنبؤ بها مستقبلا.[1]

الفرع الأول:صور ظاهرة تغير المناخ

يأخذ تغير المناخ مجموعة كبيرة من الصور أهمها الاحتباس الحراري، وتأكل طبقة الأوزون وخسارة التنوع البيولوجي.[2]

أولا : الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض:

الاحتباس الحراري هو ظاهرة طبيعية للأرض، فأشعة الشمس التي تصل إلى الأرض هي المسؤولة عن توازن درجة حرارتها، لكن الإشكال يطرح عند ازدياد درجة الغازات المسببة لتفاقم الاحتباس الحراري خاصة وان نشاط الإنسان هو المسؤول عنها بحيث تزداد قدرة الغلاف الجوي على حبس الحرارة، مما يؤثر على زيادة حرارة الأرض،[3] بمعنى أن الاحتباس الحراري هو أخطر التحديات التي تواجه البيئة البشرية لأنه ببساطة يهدد بارتفاع حرارة الأرض، وعلى هذا الأساس يؤدي إلى دمار اقتصادي و اجتماعي على نطاق واسع يشمل جميع مناطق العالم، ويتمثل هذا الدمار في نقص المياه في بعض المناطق وفيضانات مدمرة في مناطق أخرى،

[1] صلاح الدين، المرجع السابق، صفحة286

[2] منظمة الأغذية والزراعة، تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي وانعكاساته على الإنتاج الغذائي المستدام، الدورة التاسعة والعشرون،12-16 ماي 2003

[3] جان باتريك توسان، بانوراما التغييرات الفيزيائية الطارئة على كوكب الارض، في برتران بادي(محرر) اوضاع العالم2011، ترجمة والنشر مؤسسة الفكر العربي، بيروت،2011،صفحة267

ضف إلى ذلك ارتفاع منسوب مياه البحر بسبب ذوبان الجليد في القطبين المتجمدين مما يؤدي إلى اختفاء بعض مناطق العالم خاصة الجزر .

ثانيا : تأكل طبقة الأوزون وتأثيره على الغلاف الجوي:

الأوزون هو غاز يوجد في طبقة الجو العليا فهو بمثابة الجدار الواقي الذي يحمي الكائنات الحية من الإشعاعات فوق البنفسجية، ومن هذه الإشعاعات تجد غاز كلوريد الكاربون المسبب في تقليل تركيز الأوزون في الغلاف الجوي"، بامتصاص الفائض من الأشعة يصبح الأوزون المصدر الحراري الوحيد في الغلاف الجوي الذي يكون منطقة دافئة على ارتفاع 40-60كلم من سطح الأرض.[1]

ومن الوظائف التي يقوم بها الأوزون قتل البكتيريا والطفيليات والفيروسات، فقد استعمل الأوزون في تعقيم المياه المتعلقة بالشرب ومياه الصرف الصحي، إضافة إلى ذلك تعقيم مياه المسابح ووظائف أخرى، وعلى هذا الأساس فإن للأوزون أهمية كبيرة بالنسبة للغلاف الجوي وللبيئة بشكل عام.

ثالثا: خسارة التنوع البيولوجي وتأثيره على دورة الحياة :

[1]وأكثر استخدامات غاز فلوريد الكاربون في المكيفات والثلاجات والمذيبات، إلى جانب الاستخدامات الصناعية الأخرى، والتي تؤكد أن (90% من المواد المتسببة في ثقب الأوزون يستهلكها فقط 20% من سكان العالم وهذه النسبة تمثل الدول المتقدمة

يقصد بالتنوع البيولوجي المجموع الكلي للكائنات الحية الموجودة على اليابسة وعلى المسطحات المائية من نظم بيئية طبيعية وغابات وسهول ومسطحات مائية وبحيرات وغيرها، وأنواع الحيوانات والنباتات المكونة لهذه النظم البيئية، ضف إلى ذلك الاختلافات الوراثية الموجودة و النوع الواحد من هذه الأنواع.[1]

وقد تشير التقارير أن نحو 400 نوع من الفقاريات منها 88 نوع من الثديات، و107 أنواع من الطيور، وأكثر من 320 نوع من اللافقاريات قد انقرض في القرون الأربعة الأخيرة ، كما انقرض أكثر من 400 نوع من النباتات، [2]ومن الأسباب التي أدت إلى تقلص التنوع البيولوجي هو الازدياد الكبير في عدد السكان في أغلب مناطق العالم مما تسبب في ازدياد متطلباتهم الاقتصادية من مواد أولية، سواء المتجددة أو غير المتجددة الشيء الذي أدى إلى تقلص المساحات الغابية بشكل رهيب في العقود الأخيرة الماضية، فالغابات هي رئة العالم وبدونها لا يستطيع كوكب الأرض التنفس، ضف إلى ذلك فهي مسكن العديد من الكائنات الحية، ولهذا فإن تقلص المساحات الغابية لها أثر سلبي كبير على فقدان التنوع البيولوجي.

الفرع الثاني: المخاطر الناجمة عن ظاهرة تغير المناخ

[1]عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر العاصمة،2012، صفحة360

[2]ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر العاصمة،2015، صفحة115

ظاهرة تغير المناخ شأنها شأن الظواهر اعتبار ما تسببه من كوارث بيئية لا يمكن بأي حال من الأحوال إصلاحها في ظل اتساع هذه الظاهرة من يوم إلى آخر، ومن أمثلة تأثيرات تغير المناخ على البيئة نذكر:

أولا : ندرة مياه الشرب وتلوها في ظل انخفاض منسوب المياه:

تشكل مشكلة ندرة المياه وتلوثها أهم التحديات التي تواجه الفاعلين في مجال حماية البيئة، على اعتبار أنه في غضون 50 عاما سيرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص في مياه الشرب من 5 مليارات إلى 8 مليارات شخص، فتشير آخر التقديرات أنه بحلول سنة 2025 سيعيش 1.8 مليار نسمة في بلدان تعاني من ندرة وشح المياه، وبذلك يتوقع أن يرتفع استهلاك المياه بنسبة 50% في البلدان النامية، وبنسبة 18% في البلدان المتقدمة (13). ضف إلى ذلك أن حوالي 2 مليار شخص حياتهم معرضة للخطر بسبب الأمراض التي تنقلها المياه الملوثة ، يموت منهم حوالي 4 ملاين نسمة سنويا، كما أن حوالي 80% من المياه العذبة في العالم يتم استخدامها[1] في المجال الزراعي 14)به ارتفاع مستوى البحار تهديد للإنسان وللبيئة: سيؤدي ارتفاع حرارة العالم إلى تمدد كتلة مياه المحيطات، إضافة إلى ذوبان الكتل الجليدية الضخمة ككتلة غرينلاند، ما يتوقع أن يرفع مستوى البحر من 0.1 إلى 0.5 متر مع حلول منتصف القرن، هذا الارتفاع المحتمل سيشكل تهديدا للتجمعات السكنية الساحلية

[1] أنيسة غزلون، الطاقات المتجددة والتغير المناخي" الجوانب القانونية , اطروحة الدكتورا جامعة الجزائر 1، ، (2017)، صفحة55.

وزراعتها، إضافة إلى موارد المياه العذبة على السواحل، ووجود بعض الجزر التي ستغمرها المياه، كما أن ارتفاع درجة حرارة الأرض تؤدي إلى انتشار ظاهرة التصحر و انحصار الغابات في المناطق الجافة.[1]

ثانيا: ارتفاع مستوى البحار تهديد للإنسان وللبيئة:

سيؤدي ارتفاع حرارة العالم إلى تمدد كتلة مياه المحيطات، إضافة إلى ذوبان الكتل الجليدية الضخمة ككتلة غرينلاند، ما يتوقع أن يرفع مستوى البحر من 0.1 إلى0.5 مترمع حلول منتصف القرن،هذا الارتفاع المحتمل سيشكل تهديدا للتجمعات السكنية الساحلية وزراعتها، إضافة إلى موارد المياه العذبة على السواحل، ووجود بعض الجزر التي ستغمرها المياه، كما أن ارتفاع درجة حرارة الأرض تؤدي إلى انتشار ظاهرة التصحر والحصار الغابات في المناطق الجافة.[2]

ثالثا:خطورة اتساع طبقة الأوزون:

على البيئة وعلى الإنسان يؤدي اتساع طبقة الأوزون إلى زيادة كثافة الأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى سطح الأرض حيث أن انخفاض نسبة 1% من الأوزون سيؤدي إلى زيادة نسبتها 02% من هذه الأشعة الخطيرة، وهو الذي يؤدي إلى آثار خطيرة على الإنسان

[1] نادية ليتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2016، صفحة69

[2] أنيسة غزلون، (2017)، الطاقات المتجددة والتغير المناخي" الجوانب القانونية ,المرجع السابق، صفحة59.

وكل الكائنات الأخرى، وكل تعرض لهذه الأشعة يمكن أن يؤدي إلى إحداث خلل في جهاز المناعة، وزيادة حدوث الإصابة بأمراض خطيرة مثل مرض سرطان الجلد، وأمراض أخرى مثل أمراض الربو.[1]

[1] جان باتريك توسان، بانوراما التغييرات الفيزيائية الطارئة على كوكب الارض، في برتران بادي(محرر)اوضاع العالم2011، ترجمة والنشر مؤسسة الفكر العربي، بيروت،2011،صفحة267.

الفصل الثاني

الجهود الدولية لحماية الحق في المناخ

قضية البيئة لم تعد مسألة داخلية تتوقف عند الحدود السياسية للدولة، بل أضحت مسألة عالمية تهم كل مكونات المجتمع الدولي، خاصة بعد أن ثبت أن تحرك الدول للتصدي للمشاكل البيئية بصفة منفردة أصبح غير كاف، نظرا لمحدودية إمكانيات الدول من جهة، وعالمية المشاكل البيئية من جهة ثانية، لذلك بدأ التحرك نحو إيجاد إستراتيجية جديدة لمواجهة المشاكل البيئة المختلقة، تتلخص في حشد جميع الفواعل النشطة في مجال البيئة سواء على المستوى الوطني أو الدولي .

و تعتبر حماية الغلاف الجوي من التدهور إحدى المشاكل الدولية التي تتطلب مثل هذا التعاون والدعم الدولي في جميع الجوانب، كما تتطلب مشاركة الجهات ذات الخبرة في هذا المجال كالمنظمات الدولية. وكما سبقت الإشارة فقد بدأت حماية المناخ على الصعيد الدولي من خلال المنظمات الدولية، وبالتحديد في عام 1979 ،أين تم تنظيم مؤتمر المناخ العالمي الأول، والذي يرجع الفضل في تنظيميه للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)،(بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO[1])، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، (المجلس الدولي للعلوم (ICSU)والشركاء العلميين1988[2]. وتبرز منظمة الأمم المتحدة كأهم منظمة تعمل في مجال حماية المناخ، ويرجع ذلك للطابع العالمي المعقد لمشكلة تغير المناخ، والذي يوجب توافر

[1] سلافة طارق عبد الكريم الشعلان،الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في برتوكول كيوتو 1997 واتفاقية تغير المناخ لسنة 1992 ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،لبنان،2010، صفحة158.

[2] رحموني محمد :الحماية القانونية الدولية للمناخ بين النص والتطبيق،رسالة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الجيلالي اليابس ،سيدي بلعباس،2020، صفحة251.

إمكانات علمية وفنية وقانونية هائلة، ربما لا تتوفر إلا لتلك المنظمة العالمية. كما اتخذ الاتحاد الأوروبي كمنظمة حكومية أوروبية عدة قرارات تتعلق بالتزام الدول الأعضاء فيه بتخفيض غازات الدفيئة .

ولقد امتدت هذه المساهمة في حماية المناخ من المنظمات الدولية الحكومية إلى المنظمات الدولية غير الحكومية، التي بدأت تبحث لها عن دور فاعل فيما يتعلق بهذه الحماية، فقامت بإنشاء اتحادات لحماية المناخ، وحركت دعاوى قضائية وطنية ضد الدول التي تخرق أحكام نظام المناخ، كما أنشأت مواقع الكترونية للتعريف بهذه المشكلة، والتوعية بطرق مكافحتها، وغيرها .

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة ستعنى بتوضيح:

المبحث الأول: حماية المناخ في ظل المنظمات والاتفاقيات الدولية

المبحث الثاني: الحماية الداخلية للمناخ في بعض الدول العربية والأجنبية

المبحث الأول : حماية المناخ في ظل المنظمات والاتفاقيات الدولية

تبلورت جهود المجتمع الدولي في حماية المناخ ومكافحة الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة التلوث في منتصف الثمانينات من القرن المنصرف، حيث لفتت الجهود الدولية إلى خطورة عدم تدارك أسباب انبعاث الغازات المؤدية إلى تلوث المناخ، واستشعارا لمخاطر أثمرت تلك عن إبرام اتفاقيات دولية بين الدول لحماية المناخ، ولبيان الموضوع سوف نتناول في هذا المبحث مطلبين:

- المطلب الأول:حماية المناخ في ظل الاتفاقيات الدولية

- المطلب الثاني: الحماية الدولية للمناخ في ظل الاتحادات الدولية.

المطلب الأول : الحماية الدولية للمناخ في ظل الاتفاقيات الدولية

شهدت فترة أواخر سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي تطورا لمجابهة عدد من التهديدات البيئية، ولم يتوفر هذا القانون حينها إلا على عدد قليل من القواعد التي عالجت مسألة حماية المناخ، أهمها اتفاقية تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود لعام 1979 والبرتوكولات الملحقة بها، و اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985* وبرتوكول مونت الملحق بها لعام 1987.[1]

فهذه الاتفاقيات عملت على معالجة تهديدات بيئية محددة ، تمثلت في مشكلة الأمطار الحمضية وتلوث الهواء في اتفاقية 1979 ، واستنزاف طبقة الأوزون بالنسبة لاتفاقية فيينا و برتوكو مونت ، ومع ذلك فقد ساهمت هذه الاتفاقيات على خفض غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2 (وأكسيد النيتروزO2N ومركبات الكلور و فلور و كربون (CFC ،(وهي غازات دفيئة على درجة عالية من القوة غير أن محدودية هذه القواعد سواء من الناحية القانونية أو المؤسسية في حماية المناخ تطلب التفاوض على معاهدة جديدة، وفي البداية، جرى النظر في اثنين من النماذج البديلة 1" (:)معاهدة

* تم التصديق على هذه الاتفاقية في 22 مارس عام 1985 بدون الاتفاق على إجراءات ضبط محددة.ولقد كان الهدف منها دعم التعاون الدولي لحماية طبقة الأوزون العليا من الآثار الضّارّة لأنشطة الإنسان المختلفة.ويقدِّم هذا الميثاق إطار العمل الذي يمكن من خلاله تبادل البيانات فيما يتعلق بالأمور الخاصّة بطبقة الأوزون وتقدم أيضا أساساً لتحديد إطار العمل القانوني (بروتوكول مونتريال.)

[1] سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002 ،صفحة 19.

قانون الجو"، التي من شأنها أن تدرك الترابط بين مشاكل الغلاف الجوي ومعالجتها بطريقة شاملة. و 2)اتفاقية خاصة فقط ب تغير المناخ، على غرار اتفاقية الأوزون فيينا .

الفرع الأول :اتفاقية جنيف لعام 1979 بشأن تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود وبروتوكولاتها

تشكل اتفاقية تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود لعام 1979 أول ملزمة قانونياً تهدفُ اتفاقية إلى منع أي تلوث مستقبلي للهواء عبر الحدود، وللتنفيذ قامت منذ دخول الاتفاقية حي بروتوكولات بتوسيع هذه الاتفاقية وتطويرها لبلوغ الهدف النهائي إلى إلغاء انبعاثات مواد وهو سحب والكيميائية معينة.[1]

أولا: اتفاقية جنيف لعام 1979 بشأن تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود

أبرمت اتفاقية تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود في إطار اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا وتم التوقيع عليها من جانب 34 حكومة في 13 نوفمبر 1979 بجنيف، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1983، وتعتبر هذه لاتفاقية أول صك يعنى بمشكلة الأمطار الحمضية وأول اتفاقية تتعلق بتلوث الهواء على المستوى الإقليمي، وتضم كل أعضاء اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة

[1] اتفاقية جنيف لعام 1979 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992

بأوروبا، بها أطرافاً في الاتفاقية في ذلك كندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد في الوقت الراهن 50 بلدا و يرجع أساس هذه الاتفاقية لمشكلة الأمطار الحمضية التي عانت منها دول شمال أوروبا وأمريكا الشمالية .[1] فعلى خلفية الأضرار التي سببتها الأمطار الحمضية لبحيرات وأنهار الدول الاسكندينافية، وعند تأكيد الأبحاث العلمية لحقيقة أن مصادر هذه الملوثات تأتي من خارج الحدود، فقد سعت هذه الدول إلى البحث عن طريقة للتعاون للحد من هذه الأمطار وفي نوفمبر تشرين الثاني عام 1979في جنيف، عقد اجتماع وزاري رفيع المستوى بشأن حماية البيئة في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وقد أسفر عن توقيع اتفاقية تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود. و كانت الاتفاقية أول صك دولي ملزم قانونا للتعامل مع مشكلات تلوث الهواء على أساس إقليمي واسع. إلى جانب وضع المبادئ مؤسسي يجمع بين العامة للتعاون الدولي من أجل الحد من تلوث الهواء، كما أنشأت الاتفاقية إطار البحوث والسياسات وعلى مدى السنوات ال25 الماضية وفرت الهيئات الفنية بموجب الاتفاقية المعلومات وقواعد البيانات المتعلقة بالتكنولوجيات المتاحة لمراقبة الانبعاثات. وقد استخدمت كل هذه المعلومات العلمية والتقنية لدعم التفاوض بشأن إبرام اتفاقيات جديدة فضلا عن النظر في مراجعة الاتفاقات القائمة.

تعتبر اتفاقية جنيف لعام 1979 بشأن تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود اتفاقية إطارية تتضمن مجموعة من المبادئ أكثر من كونها التزامات، لذلك ألحقت هذه الاتفاقية بثمانية برتوكولات

[1] فخري رشيد مهنا ود صلاح ياسين دواود، المنظمات الدولية، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، 2009، صفحة231

تتضمن التزامات محددة لضمان تنفيذها. و تعد هذه الاتفاقية من أهم الخطوات التي تم اتخاذها في مجال تحسين البيئة ونوعية الهواء في أوروبا.[1]

ثانيا : البرتوكولات الملحقة باتفاقية جنيف لعام 1979 بشأن تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود

اتبعت اتفاقية جنيف لعام 1979 بثماني بروتوكولات تتضمن التزامات محددة لضمان تنفيذها ،والملاحظ أن هذه البروتوكولات تتعلق بخفض ومكافحة انبعاث مجموعة من الغازات المسببة لمشكلة الأمطار الحمضية، والبعض فقط من هذه الغازات هي غازات دفيئة تساهم في الاحترار العالمي، لذا سنكتفي بتحليل أهم البرتوكولات ذات الصلة بحماية المناخ .

1.بروتوكول عام 1985ّ حول الحد والتقليل من انبعاثات الكبريت أو تدفقها عبر الحدود

ابرم هذا البرتوكول في هلسنكي، فنلندا، في 8 يوليو 1985 ،ودخل حيز النفاذ في 2 سبتمبر 1987، ويلتزم بموجبه الأطراف بالحد من انبعاثات الكبريت الوطنية السنوية أو تدفقاتها عبر

[1] محمد سليمان الأحمد، د/ عبد الكريم صالح، الإطار القانوني لبيع حصص التلوث، مجلة المفكر، بسكرة، العدد12 ،صفحة14

الحدود بنسبة 30 % على الأقل في أقرب وقت ممكن وعلى أقصى تقدير بحلول عام 1993 ،وذلك باستخدام مستويات 1980 كأساس لحساب التخفيضات .[1]

كما يتعين على الأطراف، في إطار الاتفاقية، أن تقوم دون تأخير لا مبرر له بتطوير البرامج والسياسات والاستراتيجيات التي يجب أن تكون بمثابة وسيلة للحد من انبعاثات الكبريت أو تدفقاتها عبر الحدود الوطنية، بنسبة 30 %على الأقل في أقرب وقت ممكن و على أبعد تقدير بحلول عام 1993 و يقدم تقريرا في هذا الشأن وكذلك عن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف إلى الهيئة التنفيذية. وفي هذا السياق تجدر الإشارة أن ثاني أكسيد الكبريت يصنف ضمن الغازات المسببة للتلوث الجوي عندما يزيد تركيزها في الجو ، وتؤدي إلى حدوث اختلال في مكونات الغلاف الجوي والاتزان الحراري، مما ينتج عنه تغيرات في المناخ (Change Climate).[2]

2 .بروتوكول عام 1988 المتعلق بالتحكم بأكسيد النيتروجين أو تدفقاتها عبر الحدود

أبرم هذا البرتوكول في صوفيا، بلغاريا، في 31 أكتوبر 1988 ، ودخل حيز النفاذ في 14 فبراير 1991، وبموجبه يلتزم الأطراف الأطراف، في أقرب وقت ممكن، وكخطوة أولى، باتخاذ تدابير فعالة للسيطرة و تقليل من الانبعاثات السنوية الوطنية من أكسيدات النيتروجين أو تدفقاتها عبر الحدود في موعد أقصاه 31 ديسمبر 1994،شريطة أن لا تتعدى بهم الانبعاثات السنوية الوطنية من

[1] محمد سليمان الأحمد، المرجع السابق، الصفحة 15.

[2] اطلعت على الموقع يوم 2022/06/16 على الساعة 14.00 https://gssd.mit.edu/ar/search-

أكاسيد النيتروجين أو تدفقاتها عبر الحدود من مثل هذه الانبعاثات عن سنة 1987 ،أو أي سنة سابقة تحدد عند التوقيع أو الانضمام إلى البرتوكول. وفيما يتعلق بتحديد هذا السنة السابقة، فإنه يشترط أن يكون متوسط التدفقات الوطنية العابرة للحدود السنوية أو المعدل السنوي للانبعاثات الوطنية لأكسيد النيتروجين للفترة من 1 يناير 1987 إلى 1 يناير 1996 لا تتجاوز التدفقات العابرة للحدود أو الانبعاثات الوطنية عن سنة 1987.

3 .بروتوكول عام 1991المتعلق بالتحكم بانبعاثات المركبات العضوية المتطايرة أو تدفقاتها عبر الحدود:

أبرم هذا البرتوكول في جنيف، في 18 نوفمبر 1991 ،ودخل حيز النفاذ في 29 سبتمبر 1997[1]، وبموجبه يلتزم الأطراف بالتحكم والحد من انبعاثاتهم من المركبات العضوية المتطايرة من أجل الحد من تدفقات ها عبر الحدود وذلك لحماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار السلبية. ومن أجل تلبية المتطلبات الواردة في الفقرة 1 أعلاه، يمكن لأي طرف أن يحدد أي من الطرق التالية عند التوقيع :

[1]عبد الكريم صالح، الإطار القانوني لبيع حصص التلوث، مجلة المفكر، بسكرة، العدد12،صفحة25

أ- القيام بأسرع وقت ممكن، وكخطوة أولى، باتخاذ تدابير فعالة للحد من الانبعاثات السنوية الوطنية من المركبات العضوية المتطايرة بنسبة 30 %على الأقل بحلول عام 1999 ،وذلك باستخدام مستويات 1988 كأساس أو أي مستوى سنوي آخر خلال الفترة 1984 - 1990 ،والتي قد تحدد عند التوقيع أو الانضمام إلى هذا البروتوكول؛

ب- حيث تسهم الانبعاثات السنوية لتركيزات الأوزون في المناطق الخاضعة لاختصاص إحدى الدول الأطراف، وتنشأ هذه الانبعاثات فقط من المناطق الواقعة تحت ولايتها المحددة في المرفق , فإنه يجب، في أقرب وقت ممكن، وكخطوة أولى، اتخاذ تدابير فعالة ل :

- خفض الانبعاثات السنوية من المركبات العضوية المتطايرة من المجالات المحددة لذلك بنسبة 30 في المائة على الأقل بحلول عام 1999 ،وذلك باستخدام مستويات 1988 كأساس أو أي مستوى سنوي آخر خلال الفترة 1984 -1990 ،والتي قد تحدد عند التوقيع أو الانضمام إلى هذا البروتوكول؛ [1]

- التأكد من أن إجمالي الانبعاثات السنوية الوطنية من المركبات العضوية المتطايرة بحلول عام 1999لا تتجاوز مستويات 1988؛ إذا كانت الانبعاثات السنوية الوطنية من المركبات العضوية المتطايرة في عام 1988 أقل من 500,000طن و 20 كلغ/للفرد الواحد و 5 طن/ للكيلومتر المربع، فإنه يجوز، في أقرب وقت ممكن، وكخطوة أولى، اتخاذ تدابير فعالة لضمان على الأقل أن لا

[1] عبد الكريم صالح، المرجع السابق، صفحة 25 .

تتجاوز الانبعاثات السنوية الوطنية من المركبات العضوية المتطايرة مستويات عام 1988 ،وذلك في موعد أقصاه عام 1999.

الفرع الثاني: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985 وبرتوكول مونت الملحق بها

شكلت الجهود الدولية الرامية لحماية طبقة الأوزون، نموذجا ملهما يبرز قدرة العمل الجماعي على حماية المناخ. فقد أثبتت هذه الجهود، التي بدأت بالمصادقة على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون في مارس 1985 ،وأخذت زخما كبيرا بعد اعتماد بروتوكول مونت بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون في سبتمبر 1987 ،فعاليتها في مواجهة المشكلة العالمية المتمثلة في نفاد طبقة الأوزون، حيث استطاعت الدول المتقدمة والدول النامية التوقف عن استهلاك إنتاج 97 %من المواد المستنفدة للأوزون.[1]

بدا عوامل نجاح هذه المعاهدة يكمن في أنها وثيقة حية، حيث انه مع مرور السنين حصل تقدم علمي وجرت دراسات جديدة دفعت إلى عمل أسرع ، وضبط وتحكم إضافيين، ولا يزال العلم الحديث يقودنا إلى ما يجب القيام به اليوم. ففي عام 2007 أشار العلماء إلى أن بروتوكول مونت بالإضافة إلى تأثير التغييرات إلى دوره في إصلاح ثقب الأوزون، حيث تشير التقديرات أن الالتزام

[1] الحسين الشكراني و خالد الفصاوي، المفاوضات المناخية العالمية، تنمية في النصوص وشكوك في التطبيق، مجلة سياسات عربية، العدد21 ،يوليو 2016 ،صفحة48.

بالتخلص من المواد المستنفدة للأوزون قد خفض ا طلاق الغازات الحرارية بحوالي ما يعادل 8 مليارات طن من CO2 سنوياً بين عامي 1990 – 2010.

أولا: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985

طبقة الأوزون (Layer Ozone) هي الطبقة الغازية المحيطة بالغلاف الجوي لكوكب الأرض على مسافة تتراوح بين 20 –25 كيلو مترا، والتي تحمي البشرية من أشعة الشمس فوق البنفسجية التي يمكن إذا نفذت إلى الأرض بكميات كبيرة تؤدي إلى آثار شديدة الضرر بالصحة البشرية، وكذا إحداث تغيرات في المناخ، والإضرار بالنظم الايكولوجية ومشكلة استنفاذ طبقة الأوزون لفت النظر إليها لأول مرة العالم الأمريكي شيروود رولاند (.HRowland) (من جامعة كاليفورنيا وزميله العالم ماريو مولينا (Molina. M)سنة 1974، وقد أشارا حينها أن المواد الكيميائية التي ننتجها يمكن أن تضر طبقة الأوزون، و وجدوا أن غازات الكلور و فلور و كربون التي كانت تستخدم على نطاق واسع يمكن أن تنتقل إلى السترات و سفير، وتظل على حالتها لعدة عقود أو قرون، ثم تطلق الكلور فتفتت طبقة الأوزون.[1]

وفي عام 1975 ،أجرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أول تقييم دولي لحالة الأوزون ،وقد لاحظ العلماء أن تركيزات الأوزون في الشتاء انخفضت إلى 4 %في نصف الكرة الشمالي منذ

[1] زيد مال صافية، عن وضع الاتفاقيات الدولية البيئية حيز التنفيذ المجلة الجزائرية للعلوم القانونية المجلد 56 العدد 04 ، سطيف، 2020، صفحة288.

1970 ،كما لوحظ وجود (خرق) في طبقة الأوزون في حجم الولايات المتحدة الأمريكية فوق القطب الجنوبي و . قد كشفت الأبحاث التي أجريت في تلك الفترة أن الأضرار التي تتعرض لها طبقة الأوزون ناجمة عن الاستخدام الصناعي الواسع لبعض أنواع غاز الكلور و فلور و كربون لبث بعض المواد الكيمائية مثل المبيدات الحشرية والكيمياويات التي تستخدم في الزراعة والروائح والعطور. وقد أدت نتائج هذا التقييم إلى وضع "خطة العمل الدولية حول طبقة الأوزون «بصورة مشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1977، ودعت هذه الخطة إلى تكثيف عمليات البحث والرصد الدوليين بشأن طبقة الأوزون.و في عام 1981 ،قرر مجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة، بدء العمل لوضع اتفاقية دولية لحماية طبقة الأوزون، وقد أسفرت اجتماعات الخبراء القانونين والفنيين الذين يمثلون ثلاث وخمسين دولة إحدى وعشر منظمة دولية، في الفترة من عام 1981 حتى عام 1985من إعداد مشروع إطار لاتفاق عالمي لحماية طبقة الأوزون، ومشروع برتوكول بشأن الكلور و فلور و كربو.

وبعد انتهاء مجموعة الخبراء من عملها في يناير عام 1985 ،دعا المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي عام لإبرام اتفاقية إطارية لحماية طبقة الأوزون، وانعقد المؤتمر في فيينا في الفترة من 18 -22 مارس 1985 ،وأسفر عن إعداد اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون التي وقعت في 22 مارس 1985 ودخلت حيز التنفيذ في 22 سبتمبر 1988. وفي عام 2009 ،أصبحت اتفاقية فيينا أول اتفاقية حازت على التصديق العالمي ل 196 دولة وتتكون هذه

الاتفاقية من ديباجة و إحدى وعشرين مادة، فضلا عن ملحقين أحدهما يتعلق بالبحث وعمليات الرصد المستمر، والثاني يتعلق بتبادل المعلومات. ففي الديباجة جاء النص على مسؤولية الدول عن حماية البيئة داخل حدودها، وضرورة عدم استخدام الأنشطة التي تؤثر على الأوزون.[1]

ثانيا: بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لعام 1987

خلال المفاوضات التي جرت بشأن اتفاقية فيينا، ناقشت البلدان إمكانية الاتفاق على بروتوكول خصيص بعض يستهدف المواد الكيميائية، ولكن تعذر التوصل إلى توافق في الآراء، وتم الاتفاق على تأجيل بحث المسألة مع تكليف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعمل على دعوة فريق عمل للإعداد لوضع بروتوكول بهذا الخصوص. وبالفعل تم توجيه هذه الدعوة، وتشكلت لجنة توجيهية من سبع دول، بالإضافة إلى ممثل من السوق الأوروبية المشتركة.[2]

بدأت المناقشات والمفاوضات عام 1986 بكثير من الخلافات: دول مجموعة تورونت (و كندا، الولايات المتحدة، النرويج، السودان، فنلندا وأستراليا) التي طالبت بتجميد الإنتاج مع تخفيضات هامة ،بينما طالبت السوق الأوروبية بتجميد الإنتاج دون التخفيضات، في حين لم يكن الاتحاد السوفيتي واليابان مستعدين لقبول أية تخفيضات . بينما تخوفت الدول النامية من أية أن

[1] زيد مال صافية، عن وضع الاتفاقيات الدولية البيئية حيز التنفيذ المجلة الجزائرية للعلوم القانونية المجلد 56 العدد 04 2020، صفحة291

[2] بروتوكول قرطاجة للسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، مونتريال، United Nations, TreatySeries.، 2000يناير 29،200،صفحة 236.

إجراءات ضبط ومراقبة سوف تعيق تقدمها . كما كانت هناك خلافات حول طريقة إدخال كثير من النقاط ضمن البروتوكول أهمها التخفيض في إنتاج و استعمال CFC.

وبعد تسعة أشهر فقط من افتتاح المفاوضات الدبلوماسية الرسمية في ديسمبر 1986 ،تم التوصل إلى ابرم بروتوكول مونت في سبتمبر 1987، حيث تم حل قضية إجراءات الضبط والمراقبة بقبول تخفيض إنتاج واستهلاك أنواع CFC الخمسة الرئيسية ب 50 بالمائة بحلول عام 1999 ، على أساس أن عام 1986 هو عام البداية . وجرت بعض التعديلات الطفيفة، وبعض العبارات التي ناسبت وضع الاتحاد السوفيتي .[1]

لدى التوقيع النهائي على البروتوكول في مونتريال ، كندا، في 16 سبتمبر 1987 ، كان هناك شعور عام بالانتصار . وكانت هذه أول معاهدة بيئية دولية تتعامل مع قضايا ما تزال محاطة بكثير من الشكوك، معاهدة تعالج مسألة تهدد المستقبل وليس الوقت الحاضر و . كانت لها ميزة سهولة التنفيذ،مرونة في التعديلات الملائمة لجميع الظروف الطارئة، والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية، ووضوح الرؤية بالنسبة لمبدأ " المسؤولية المشتركة."ة وكانت المعاهدة الأولى التي قررت تاريخً بعد توقيعها . تبع ذلك عدد من الاجتماعات بداية تطبيقها في 1 يناير 1989 ،أي حوالي 15 شهرا لإتمام بعض التفاصيل، ولكن تاريخ 16 سبتمبر 1987بقي تاريخاً هاماً لنجاح المفاوضات العالمي.

[1] ليلى يعقوبي، تطور حقوق الجيل الثالث في تونس" حقوق البيئة نموذجا " ، مجلة افاق للقانون، العدد 26، اكتوبر 2015،صفحة114.

الفرع الثالث: اتفاقية ريو 1992

لقد انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، [1]والمعروف كذلك باسم "قمة الأرض"، في ريو دي جانيرو، البرازيل، في المدة من 3 إلى 14 يونيو .1992[2] جمع المؤتمر، الذي عُقد بمناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر الأول المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم- السويد عام 1972، القادة السياسيين والدبلوماسيين والعلماء وممثلي وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية من 179 دولة من أجل بذل جهد هائل للتركيز على تأثير أنشطة البشر الاجتماعية والاقتصادية على البيئة(UNCED) . كما عُقد "منتدى عالمي" للمنظمات غير الحكومية في ريو دي جانيرو في نفس الوقت، حيث ضم عددًا غير مسبوق من ممثلي المنظمات غير الحكومية، الذين عرضوا رؤيتهم الخاصة لمستقبل العالم فيما يتعلق بالبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.[2]

قد أبرز مؤتمر ريو دي جانيرو كيف أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة مترابطة ببعضها البعض وتنشأ معًا، وكيف أن النجاح في أحد القطاعات يتطلب العمل في القطاعات الأخرى لضمان الاستمرارية مع مرور الوقت. كان الهدف الرئيسي لقمة الأرض في ريو هو إنتاج جدول أعمال واسع ومخطط جديد للعمل الدولي بشأن قضايا البيئة والتنمية التي من شأنها أن تساعد في توجيه التعاون الدولي وسياسة التنمية في القرن الحادي والعشرين.

[1] مصطفى كراوة، اهتمام الأمم المتحدة بحماية البيئة، مجلة الجهاد للدراسات القانونية ، الجزائر، المجلد9، العدد2، 2020،صفحة267

[2] اطلعت على الموقع يوم 2022/06/20 على الساعة 16.30 https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

[2]عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2007،صفحة50.

ختمت "قمة الأرض" بأن مفهوم التنمية المستدامة كان هدفًا يمكن تحقيقه لجميع شعوب العالم، بغض النظر عما إذا كانوا على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي. كما أقرت بأن دمج الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بينها في تلبية احتياجاتنا أمر حيوي لاستدامة الحياة البشرية على هذا الكوكب وأن مثل هذا النهج المتكامل ممكن تحقيقه. كما أقر المؤتمر بأن دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بينها يتطلب تصورات جديدة عن طريقة إنتاجنا واستهلاكنا، وطريقة عيشنا وعملنا، وطريقة اتخاذنا للقرارات. كان هذا المفهوم ثوريًا في وقته، وأثار نقاشًا حيويًا داخل الحكومات وبين الحكومات ومواطنيها حول كيفية ضمان استدامة التنمية.

لعل إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية هي جدول أعمال القرن 21، وهو برنامج عمل قوي يدعو إلى استراتيجيات جديدة للاستثمار في المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في القرن الحادي والعشرين. وتراوحت توصياته بين أساليب جديدة للتعليم، وطرق جديدة للحفاظ على الموارد الطبيعية وطرق جديدة للمشاركة في اقتصاد مستدام.[1]

لقد حققت "قمة الأرض" العديد من الإنجازات العظيمة: إعلان ريو ومبادئه العالمية السبعة والعشرون، و واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، و اتفاقية التنوع البيولوجي؛ و إعلان مبادئ إدارة الغابات . كما أدت "قمة الأرض" إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة

[1] عبد الله بن جمعان الغامدي، المرجع السابق،صفحة52

، كما تم عقد المؤتمر العالمي الأول للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 1994، والمفاوضات من أجل إنشاء اتفاقية بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

الفرع الرابع: اتفاقية بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ

اعتمد بروتوكول كيوتو في الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف التي عقدت بمدينة كيوتو باليابان في شهر ديسمبر من عام 1997م ، بهدف تخفيض انبعاثات البلدان المتقدمة من غازات الدفيئة والعودة بها إلى مستويات عام 1990م بحلول عام 2005م ، وذلك من أجل بلوغ هدف الاتفاقية الإطارية وهو منع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي العالمي .[1]

لقد فتح باب التوقيع على البروتوكول المذكور في شهر ديسمبر من عام 1997م بمدينة كيوتو اليابانية ، ودخل حيز النفاذ في شهر فبراير من عام 2005م ، وصادق 191 بلداً على البروتوكول المذكور حتى شهر فبراير من عام 2010م .

أهداف البرتوكول

[1] تم الاطلاع عليه يوم2022/06/15 على الساعة 12:05 www.unfcc.int

يهدف بروتوكول كيوتو إلى تخفيض نسبة انبعاثات غازات الدفيئة المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة 5% عما كانت عليه خلال عام 1990م ، وهو الهدف المقرر بلوغه خلال الفترة ما بين عام 2008م إلى عام 2012م .

و وفقاً للمرفق (أ) من بروتوكول كيوتو فإن غازات الدفيئة تشمل ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز والمركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية والمركبات الكربونية الفلورية المشبعة وسادس فلوريد الكبريت التي تنبعث من عدة قطاعات منها الطاقة والنقل والصناعة والزراعة والنفايات .[1] صادقت السلطنة على البروتوكول في عام 2004م بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم 107 / 2004 .و استفادت السلطنة من البروتوكول في تنفيذ مسح وطني لانبعاثات غازات الدفيئة من القطاعات المختلفة بالسلطنة ، وإنشاء قاعدة البيانات الخاصة بها .

الفرع الخامس: اتفاق باريس للمناخ

سنتطرق في هذا الفرع لأهم الجوانب الرئيسية لهذا الاتفاق بداية بمسار المفاوضات وصولاً لاعتماد الاتفاق في الدورة 21 للأطرف،الشكل القانوني لاتفاق باريس والبنود الأساسية.

أولا: المفاوضات الدولية التي اعتمدت في اتفاق باريس

[1] الاطلاع على، www.unfcc.int،نفس المرجع على الساعة 12:05

شملت القضايا الرئيسية للهدف العالمي الطويل الأجل للاتفاق على مؤتمر باريس ،هو التوصل إلى" اتفاق دولي بشأن المناخ يسري على جميع الأطراف "للحماية المناخية .و قد مهدت لذلك الدول الأطراف في الدورة العشرين المنعقدة ب**"ليما"**وبنودها التي شكلت أحد شروط نجاح الدورة الحادية والعشرين للأطراف بباريس، وفي مؤتمر المناخ العشرين،الذي عقد في ليما، بالبيرو ،في الفترة من 1 إلى 12 ديسمبر 2014،ركزت المفاوضات على نتائج أعمال الفريق العامل و اللازمة للتقدم نحو اتفاق باريس[1]. أثناء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في 2015 ،وتشمل هذه النتائج تحديد المعلومات والعمليات الخاصة بتقديم المساهمات المقررة المحددة على المستوى الوطني في أقرب وقت ممكن في2015 والتقدم نحو عناصر مسودة نص تفاوضي.[2]

وبعد مناقشات مطولة ،اعتمدت الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف نداء ليما بشأن إجراءات تغير المناخ "المقرر 01/20 والذي يدفع المفاوضات نحو اتفاق عام 2015 ويشمل عملية تقديم ومراجعة المساهمات المقررة المحددة على المستوى الوطني ،كما تناول القرار تعزيز طموح ما قبل 2020 و قد أرفق بهذا النص مرفق" عناصر لمشروع نص تفاوضي مكون من 39 صفحة ولكن هذه العناصر ليست سوى عناصر للمناقشة لا أكثر و لا أقل، دون تحديد مسار محدد،ودون اختيار قائمة بجميع المواضيع التي ينبغي معالجتها.[3]

[1] الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة، 12 ديسمبر 2015 ، ص25

[2] الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ،الأمم المتحدة، 2 فيفري 2015 ،ص .2 الوثيقة رقم:20

[3] د. بوثلجة حسين ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 07 ، العدد 01 ، جامعة بومرداس ، الجزائر ،جوان 2022 .

في إطار الهيئة الفرعية المخصصة التابعة لمؤتمر الأطراف ،وهي الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج التي بدأ تعملها منذ ماي 2012 وسمحت هذه العملية الطويلة للدول (ADP) للعمل المعزز بالاتفاق على نص تفاوضي رسمي في وقت مبكر هو فبراير2015،ثم أعيدت صياغته في اجتماعات الفريق اللاحقة .ومع ذلك ،في أكتوبر 2015 ،في الدورة الأخيرة لفريق منها جديربان قبل افتتاح cop 21كان هذا النص لايزال يحتوي العديد من الخيارات ،وأحيانا متباينة جدا ،فضلا عن العديد من العناصر.

ثانيا :الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف واعتماد اتفاق باريس21 COP

توجت الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بعد تمديد أشغالها ليوم إضافي عن الموعد المقرر لها باعتماد اتفاق باريس بتوافق آراء جميع الأطراف يوم 12 ديسمبر2015 وبالنظر لأهمية هذه الدورة سنقدم مخلص لأشغالها وتحليل لأهم الجوانب القانونية المتعلقة باعتماد اتفاق باريس:

أشغال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف:

عقد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيّر المناخ ،في الفترة من 30 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2015 في باريس،فرنسا .وذلك بحضور ما يزيد على 36000

مشارك منهم 23600 من مسئوليات الحكومات و 9400 من مندوبي هيئات و وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني و 3700 من أعضاء وسائل الإعلام.[1]

و قد تركز العمل في باريس على دفع المفاوضات الخاصة بنتائج باريس وتشمل اتفاقية مُلزمة قانونا والقرارات ذات الصلة وذلك بهدف الوفاء بالمهام والالتزامات المحددة في ديربان،جنوب أفريقيا بالدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف حيث تم تكليف الفريق العامل" بإعداد بروتوكول ،أو أداة قانونية أخرى ،أو نتيجة يُتفق عليها ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية الإطارية تنطبق على جميع الأطراف ويتم إقرارها في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.[2]

و قد افتتح الفريق العامل أعماله يوم الأحد 29 نوفمبر،أي قبل موعد انعقاد المؤتمر بيوم واحد وذلك بهدف البدء في المفاوضات الفنية .وفي يوم الاثنين 30 نوفمبر افتتح فرانسوا أولاند رئيس جمهورية فرنسا اجتماعا لقادة الذي ضم ماي زيد على 150 من رؤساء الدول والحكومات ،وذلك بهدف خلق الإرادة السياسية نحو التوصل للاتفاق المنشود .وأشار إلى أن نتائج باريس ستحقق النجاح إذا استطاعت تحديد مسار موثوق بها لحد من زيادة درجة الحرارة إلى أقل من 2 درجةمئويةأو1.5 درجة مئوية إذا أمكن ،الاستجابة لتغيّر المناخ من الجميع بحيث لا تمتنع دولة عن الوفاء بالتزاماتها و تعبئة كل المجتمعات والقطاعات على العمل، وخلال الأسبوع الأول تركز العمل في

[1] مؤتمر الأطراف الدورة الحادية والعشرين، باريس من 30 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2015 ، البند 4،جدول الأعمال، منهاج ديربان للعمل المعزّز (المقرر 1/م أ- 17) اعتماد بروتوكول أو صك قانوني آخر أو وثيقة لرئيس (مشروع المقرر - /م أ- 21) الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة، 12 ديسمبر 2015 ، ص26

[2] الموقع الرسمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ،2014/07/04 على الرابط
http://unfccc.int/meetings/paris_nov_2015/meeting/8926.php

الفريق العامل المخصص المعني بمن هو الجدير بان للعمل المعزز، و قام الفريق العامل بتكوين فريق اتصال للنظر في القضايا الشاملة والبنود غير المتعلقة بمواد الاتفاق،كما قام بتكوين مجموعات منبثقة للعمل على نص المواد في نص مسودة الاتفاق ونصوص القرارات ذات الصلة بالإضافة إلى نص القرار الخاص بطموح ما قبل2020 .[1]

الفرع السادس: مؤتمر قمة الطموح المناخي.

تفخر الأمم المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بالاشتراك في استضافة مؤتمر قمة الطموح المناخي لعام 2020، بالشراكة مع إيطاليا وشيلي. وهذه خطوة جبارة في الطريق إلى الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تستضيفها المملكة المتحدة في غلاسكو في شهر نوفمبر المقبل. فهم يستضيفون قادة على استعداد لقطع التزامات جديدة من أجل التصدي لتغير المناخ وتنفيذ اتفاق باريس، بعد مرور خمس سنوات على اعتماده في 12ديسمبر 2015.

وفي مؤتمر قمة الطموح المناخي لعام 2020، ستحدد البلدان التزامات جديدة وطموحة في إطار الركائز الثلاث لاتفاق باريس: التزامات التخفيف والتكيف والتمويل. ولن يكون هناك مجال للإدلاء ببيانات عامة.

[1] رزقين عبد القادر، شعشوع قويدر، الحماية القانونية الدولية للمناخ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، الجزائر، المجلد6، العدد2، 2019، صفحة 264

وستتخذ هذه الالتزامات الطموحة شكل مساهمات جديدة تُحدد على الصعيد الوطني، واستراتيجيات طويلة الأجل تحدد مساراً للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر؛ والتزامات بتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ لدعم الفئات الأكثر ضعفاً؛ وخطط تكيّف طموحة وسياسات تقوم عليها تلك الخطط. وستساعد هذه الالتزامات على بناء التعافي المراعي للبيئة والقادر على امتصاص الصدمات من جائحة كوفيد-19[1].

إن آثار تغير المناخ محسوسة في المجتمعات بأسرها. وسيوفر مؤتمر القمة منبراً مفيداً للمجتمع المدني والشباب وممثلي الشعوب الأصلية، الذين يعاني الكثيرون منهم بشكل غير متناسب من آثار تغير المناخ. ويجب أيضاً أن تعالج نظم بأكملها تغير المناخ، ولذلك فإننا نريد أيضاً أن نوفر منبراً للشركات والمدن وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تحشد جهودها وتتعاون لدعم الحكومات وتسريع التغيير الشامل المطلوب للحد من الانبعاثات وبناء القدرة على الصمود.

الفرع السابع: مؤتمر الامم المتحدة 2021 (cop26)

[1] تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/15 على ساعة12:30 https://www.ifad.org/

يتميز مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بالدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف[1] (COP26)في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واجتماعات الهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[2]

سيعمل الصندوق على تعزيز دور صغار المنتجين في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وإنشاء نظم غذائية قادرة على الصمود. يجب أن يكون صغار المنتجين في قلب المناقشات المتعلقة بتغير المناخ لأن تمويل المناخ لا يحصلون عليه إلى حد كبير. إن إخراج صغار المنتجين الريفيين من الفقر وانعدام الأمن الغذائي سيقدم مساهمات إيجابية ومتتالية لتحقيق الأهداف الإنسانية والبيئية لخطة عام 2030[3].

ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر ألا تتجاوز الزيادة في الارتفاع المحتمل في حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية حسبما تم الاتفاق عليه في باريس. وقد ارتفعت حرارة الأرض بالفعل حوالي 1.1 درجة مئوية فوق المستويات التي كانت عليها قبل الثورة الصناعية، وشهد العقد الأخير سبع سنوات هي الأعلى حرارة.

[1] مؤتمر الأطراف (COP) هو هيئة اتخاذ القرارات، وهو مسؤول عن مراقبة واستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).ويشارك في هذا المؤتمر الدول والأقاليم التي وقعت الاتفاقية الإطارية، والتي تسمى الأطراف، ويبلغ عددها 197.

[2] مؤتمر اطراف اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشان تغير المناخ، ملخص مؤتمر تغيير المناخ في باريس 13 ديسمبر2015، الدورة11،نشرة المفاوضات **الا**رض المعهد الدولي للتنمية المستدامة، المجلد12، ديسمبر2015

[3] تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/15 على ساعة12:30https://www.ifad.org/

ويكتسب المؤتمر أهمية خاصة لأنه يصادف اللحظة الحرجة التي يفترض أن تجدد فيها البلدان تعهداتها المناخية الأصلية (المساهمات الإنمائية الوطنية التي تعهدت بها قبل الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ) وتجعلها أكثر طموحا.

بحلول 27 أكتوبر/تشرين الأول، كان ما يقرب من 116 بلدا بالإضافة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين قد قدمت مساهماتها الإنمائية الوطنية.

ووضع رئيس الدورة السادسة والعشرين ألوك شارما أربعة أهداف رئيسية للحفاظ على الزيادة في حرارة الأرض عند 1.5 درجة مئوية وتحقيق نتائج ناجحة من خلال:

- الحد من الانبعاثات الغازية، بما في ذلك وضع أهداف وطنية أكثر طموحا، والتخلي عن استعمال الفحم ووقف أنشطة إزالة الغابات،
- تعزيز جهود التكيف، خاصة بالنسبة لأشد فئات العالم فقرا وضعفا،
- تعبئة موارد تمويلية، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات السابقة، ودعم جهود تحويل التدفقات المالية العالمية.[1]
- وضع اللمسات الأخيرة لقواعد لاتفاقية باريس وتتويج مؤتمر جلاسجو بالنجاح.

المطلب الثاني : حماية المناخ في ظل الاتحادات الدولية

[1] عبدالله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص92

بعد أن أصبحت ظاهرة تغير المناخ يقينا علميا وأن سببها اليد البشرية وذلك من خلال التقارير المتتالية للهيئة الحكومية لتغير المناخ (GIEC)خاصة التقرير الأخير لسنة 2014 ،بذلت بعض المنظمات الإقليمية جهودا معتبرة فيما يتعلق بمكافحة هذه المشكلة، أو محاولة التكيف معها أو التخفيف من آثار وتأتي على رأس هذه الجهود ما قام به الاتحاد الأوربي ومجلس أروبا وذلك للدور الريادي التي تقوم به الدول الأوربية بصفة عامة في مجال حماية في مجال حماية المناخ.

ولهذا سنقسم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول دور الاتحاد الأوربي في حماية المناخ على أن نتناول دور مجلس أوروبا في الفرع الثاني.[1]

الفرع الأول : دور الاتحاد الأوروبي في حماية المناخ

بعد انتهاء الحربيين العالميتين وتمزق الدول الأوربية اشتدت الحاجة الى ايجاد نوع من الترابط بين هذه الدول من اجل إعادة بنائها والقضاء على احتمال نشوب حرب عالمية أخرى.[2]

قام الاتحاد بالتصديق على النظام القانوني الدولي لحماية المناخ والمتمثل في الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو[1] من خلال التوجيه رقم :)EC/358/2002(كما انشأ مخططا صارما لإتجار

[1] أحمد محمد أحمد عبادي، دور المنضمات الغير الحكومية في حماية حقوق الانسان رسالة دكتورا، جامعة مصر 2009،صفحة203

[2]، وتمثلت أولى مظاهر هذا الترابط في مجال الجمارك حيث تم تأسيس ما يعرف بالمؤسسة الاقتصادية الأوربية)CEE)والتي تسمى بشكل غير رسمي السوق المشتركة وتم ذلك من خلال اتفاقية روما لسنة 1957 والتي دخلت حيز النفاذ سنة 1958

الدول الأوربية في الكربون وفقا لإحكام بروتوكول كيوتو من خلال Ec2004/101رقم التوجيه 1 ومن بين الأهداف التي رسمها الاتحاد الأوربي ما يلي :

1 –الالتزام بتخفيف انبعاثات الدول الأعضاء بنسبة 20 % من مستويات 1990بحلول عام.2020

2 –الحد من استهلاك الطاقة بين الدول الأعضاء بنسبة 20 % من خلال زيادة كفاءة استخدمها.

3 –الاعتماد بنسبة 20 % على الأقل من احتياجات الدول الأعضاء من الطاقة على االنواع النظيفة والمتجددة بحلول عام 2020..[2]

4 –الإلتزام بالاعتماد على الوقود الحيوي بنسبة 10 % لجميع وسائل النقل وحلول عام .2020

5 –وفي الوقت ذاته دعا الاتحاد الأوربي جميع الدول الصناعية إلى تخفيف انبعاثاتها بشكل جماعي من 60 الى 80 % بحلول عام 2050 بالمقارنة مع عام 1990وقد قام الاتحاد الأوربي بدور محوري في المفاوضات الدولية التي انبثقت عنها الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ (ccnucc) حيث حث الدول الأعضاء فيه للقيام بدور قيادي في الإجراءات اللازمة لحماية البيئة الإنسانية لاسيما

[1]وتعتبر هذه المؤسسة بمثابة العماد الأول لإنشاء الاتحاد الأوربي، وذلك من خلال تطورها من مجرد شكل تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية بناء على اتفاقية ماستريشت (Maastricht لسنة 1992 وجدير بالذكر أن الاتحاد الأوربي يعتبر طرف في كل من الاتفاقية الإطارية ccnucc وبروتوكول كيوتو بصفته منظمة حكومية وهو مصنف مع دول المرفق "ب" في بروتوكول كيوتو.

[2] أحمد محمد أحمد عبادي، المرجع سابق،صفحة168

مواجهة مشكلة تغير المناخ ولا يزال الاتحاد الأوربي يقوم بهذا الدور المحوري والقيادي كما تشير دائما التقارير الصادرة بخصوص هذا المجال لإيجاد اتفاق دولي نهائي وملزم لمعالجة مشكلة تغير المناخ. ولم يتهرب من مسئولياته في اتخاذ تعهدات ملزمة بخفض حجم انبعاثاته من الغازات الدفيئة وفق النسب المفروضة عليه.[1]

وسعى الاتحاد الأوربي لإيجاد اتفاق دولي ملزم وشامل يتصدى لمشكلة تغير المناخ لما بعد 2012 ،ولا يكتفي بالاتفاقيات غير الملزمة الصادرة عن مؤتمرات الأطراف في الاتفاقية الإطارية ccnucc( )خاصة منها ما جاء في مؤتمر الأطراف بكوبنهاجن عام 2009 و كانكون 2010 ويرى أن هذه الاتفاقات رغم أن نتائجها أقل بكثير مما يطمح إليه الاتحاد الأوربي في وضع صيغة نهائية الاتفاقية دولية ملزمة قانونا وأكثر شمولية لمواجهة تغير المناخ إلا أنها تشكل خطوة وأساسا لمزيد من التقدم نحو التوصل إلى اتفاق دولي ملزم.

و قد أعرب الاتحاد الأوربي بأن الاتفاق الواجب التوصل إليه يجب أن يهدف إلى الحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض دون 2 درجة مئوية، وينبغي أن تستقر الغازات الدفيئة المنبعثة بحلول عام 2020 على أن تنخفض إلى 50 ،% وللحد من الدفء العالمي بما يزيد عن الدرجتين مئويتين ينبغي أن تتجاوز المناقشات الدولية الشعارات وتتخذ الدول التزامات ملموسة تخفض انبعاثات

[1] أحمد أبو الوفاء، الحماية الدولية للبيئة من التلوث، المجلة الصرية للقانون الدولي،صفحة284.

الغازات الدفيئة، بحيث يمثل إيجاد اتفاق دولي لما بعد 2020 ،أولوية لدى الاتحاد وباقي دول العالم[1].

وفي أكتوبر عام 2005 تم التركيز على تعزيز خدمات الاختبارات التربوية للاتحاد الأوروبي عن طريق معالجة الانبعاثات الناتجة عن الطيران والنقل البري، وتطوير تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، وتمويل تدابير التكيف مع تغير المناخ.

وفي عام 2007 صادق رؤساء وحكومات الاتحاد الأوربي على خطة متكاملة خاصة بتغير المناخ والطاقة تقدمت بها اللجنة الأوربية التي تحدد الخطوط العريضة لمقترحات الاتحاد الأوربي الاتفاقية شاملة للتصدي لتغير المناخ.

وفي عام 2008 اعتمد قادة الاتحاد الأوربي خطة المناخ والطاقة مع سلسلة من المقترحات لاتخاذ إجراءات ملموسة وتحديد مجموعة من الأهداف يلتزم بموجبها الاتحاد بخفض إجمالي الانبعاثات الغازات الدفيئة.[2]

[1] أحمد أبو الوفاء، المرجع السابق، صفحة285

[2] أحمد عبد الكريم سلام، البيئة وحقوق الإنسان في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة مصر، العدد 15 ، أفريل 1994،صفحة165

وفي عام 2010 ،أصدرت لجنة الاتحاد الأوربي وثيقة تفويضية تبين موقف الاتحاد في المفاوضات الجارية في مؤتمر الأطراف الاتفاقية الإطارية(ccnucc)السادس عشر المنعقد في مدينة كانكون المكسيكية جاء فيها.

– يؤيد الاتحاد الأوربي تبني اتفاق دولي قوي يتماشى مع ما يراه العلم.

– يرى الاتحاد بأن أي اتفاق جديد يجب أن يشمل زيادة مستوى التزامات الأطراف كذلك زيادة عدد الدول التي يكون لديها التزامات بخفض الانبعاثات لغرض تحقيق اتفاق يساعد على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بمقدار 30 % أقل من مستويات 1990 بحلول عام 2020. [1]

– ضمان عدم وجود فجوة بين التزامات بروتوكول كيوتو وبدء التعامل الدولي الشامل مع تغير المناخ بعد انتهاء فترة تلك الالتزامات(بعد 2012)مع استعداد الاتحاد الأوربي للنظر في فترة التزامات ثانية لبروتوكول كيوتو.

– يلتزم الاتحاد بالعمل بآليات المرونة في بروتوكول كيوتو مع إمكانية إدخال غيرها من آليات السوق للارتقاء بمشاريع رائدة في مجال تغير المناخ

– يؤكد على أهمية الالتزامات المالية في سياق التخفيف والتكيف مع آثار تغير المناخ ويشدد على دور التمويل خاصة للدول النامية.[1]

[1] أحمد عبد الكريم سلام، المرجع السابق، صفحة166

يتبين مما سبق أن الاتحاد الأوربي يقوم بدور فعال ريادي في مواجهة مشكلة تغير المناخ وهو دور متقدم مقارنة بباقي الدول المصنعة التي ترفض حتى الانضمام إلى بروتوكول كيوتو، إلا أن هذا الدور لا يخلو من بعض القصور من جانب هذا الأخير نظرا لوجود خلافات بين أعضائه بشأن التزام دول أوروبا بتقديم المساعدات والدعم المالي للدول النامية والدول الفقيرة التي لم تتسبب بظاهرة الاحتباس الحراري بل بالعكس هي ضحية آثارها السلبية، حيث تعهد الاتحاد الأوربي بدعم الدول النامية ولكن ليس بالشكل المطلوب وفي مسألة نقل التكنولوجيا اللازمة لمواجهة تحديات المناخ وبناء قدرات الدول للتكيف مع أثارها الضارة فإن ذلك أيضا لم يصل إلى الحد المطلوب، لذا يجب على الدول النامية العمل والتنسيق مع الاتحاد الأوربي لتحقيق هذا الآمر من خلال أنشطة التعاون بينها وبين الاتحاد الأوربي مثل التعاون بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي أو بين جامعة الدول العربية وبين الاتحاد الأوربي للاستفادة من الدراسات والأبحاث المتقدمة الموجودة في الدول الأوربية لتحقيق مكاسب أكبر للدول النامية في قضايا تغير المناخ.[2]

الفرع الثاني : دور الاتحاد الإفريقي في حماية المناخ .

[1] اطلعت على الموقع https://news.un.org/ar/story يوم 2022/06/10 على الساعة 12:50

[2] أحمد عبد الكريم سلام، المرجع السابق ، صفحة172

الاتحاد الإفريقي(UA (هو منظمة دولية تتألف من 52 دولة إفريقية تأسست في عام 2002 كخلف لمنظمة الوحدة الإفريقية(OUA.)[1]

وبما أن إفريقيا كغيرها من مناطق العالم تسعى جاهدة للتصدي لمشكلة تغير المناخ خاصة وأن التقارير العلمية الصادرة حديثا تشير إلى أن القارة الإفريقية ستكون أكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ عن باقي مناطق العالم نظرا لضعف المنطقة إزاء هذا التحدي البيئي، فقد قام الاتحاد الإفريقي بجهود كبيرة من أجل حماية الدول الإفريقية خاصة الفقيرة منها من مشاكل تغير المناخ [2]

ففي جانفي 2007 حث الاتحاد الإفريقي في دورته العادية الثامنة الدول الإفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والقطاعات الخاصة والمجتمع المدني، بمراعاة اعتبارات تغير المناخ في الخطط والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية على المستويين، الوطني والإقليمي وتم اقتراح برنامج أطلق عليه "تسخير المناخ لتحقيق التنمية في إفريقيا" استجابة لهذا الطلب، وفي أفريل 2007 طلب الاتحاد الإفريقي من اللجنة الاقتصادية إفريقيا وكذلك المؤسسات الإفريقية والدول المعنية بالتعاون لدعم الإجراءات الخاصة بتنفيذ البرنامج المشار إليه آنفا وذلك بحلول عام 2020 .

[1] و يعمل الاتحاد الإفريقي على تحقيق عدة أهداف منها تحقيق وحدة وتضامن الشعوب الإفريقية، و الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء و تحقيق التكامل الاقتصادي و الاجتماعي في القارة الإفريقية و تشجيع التعاون الدولي لأعضائه وفقا للميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحقيق السلم والأمن في افريقيا وحماية الشعوب الإفريقية وفقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا ورفع مستوى المعيشة للشعوب الإفريقية.

[2] أحمد عبد الكريم سلام، المرجع السابق، صفحة173

ويتولى الاتحاد الإفريقي قيادة هذا البرنامج سياسيا وهو يهدف إلى تشجيع بلوغ أهداف التنمية لألفية بطريقة مستدامة في إفريقيا، وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية فيما يتعلق بتحسين نوعية البيانات المتعلقة بالمناخ، ومراقبته والخدمات الإعلامية والسياسية والعمليات الاستثمارية وممارسات إدارة المخاطر في القطاعات السريعة التأثر بتقلبات المناخ، كالزراعة والمياه والطاقة والصحة، وذلك من خلال العمل على أربعة محاور:

1 -إتاحة المعلومات المتعلقة بالمناخ ونشرها على نطاق واسع.

2-التحليل الجيد لعملية دعم اتخاذ القرار والممارسات الدار ونشره

3 - اتخاذ قرارات مدروسة لا سيما ما يتعلق بالتنمية.

4-إثبات قيمة تعميم مراعاة المعلومات المناخية في خطط التنمية عن طريق تنفيذ ممارسات تجريبية للتكيف مع تغير المناخ.[1]

وفي عام 2008 رحب الاجتماع السنوي المشترك الأول لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية إفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بإنشاء مركز السياسات الإفريقية بشأن تغير المناخ، مع دعمه للإجرائيات بهدف توجيه السياسات ومساندته للدول والأعضاء لمكافحة مشكلة تغير المناخ، وقد تلقى المركز دعما ماليا من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، ودعما آخر من دولتي السويد والنرويج ودعم الاتحاد الإفريقي للمشاركة الفاعلة

[1] عبد العزيز عبد الهادي مخيمر، التعليق على مجموعة المبادئ والقوانين لحماية البيئة من التلوث عبر الحدود، المجلد المصري للقانون الدولي العدد 43 ، 1987، صفحة 102

بشأن التوصل إلى اتفاق دولي حول مشكلة تغير المناخ بعد عام 2012 مع التركيز على تنمية قدرة الدول الإفريقية فيما يتعلق بالاستفادة من آليات التمويل المقررة في هذا المجال.

وفي عام 2009 وافق الاتحاد الإفريقي في دورته العادية الثانية عشر على إعلان الجزائر بشأن تغير المناخ وأقره كمنهج عمل للموقف الإفريقي الموحد بشأن تغير المناخ، دُخول له سلطة التفاوض فيه كما وافق مؤتمر القمة أيضا على أن يمثل إفريقيا وفد في مجال تغير المناخ بالنيابة عن جميع الدول.[1]

وفي جوان 2009 دعت الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدول الصناعية الى تقديم مساعدات مالية وتقنية للدول الإفريقية تمكنها من التصدي لمخاطر تغير المناخ وفي جويلية من نفس السنة 2009 ،وافقت القمة العادية الثالثة عشر للاتحاد الإفريقي على إنشاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بشأن تغير المناخ والذي يضم الجزائر وجمهورية اثيوبيا وكينيا وموزنبيق ونيجيريا نغو وأوغندا، وقد حثت القمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية على إتباع نهج موحد بشأن تغير المناخ، كما أذنت القمة بانضمام الاتحاد الإفريقي إلى الاتفاقية الإطارية(ccnucc) وبروتوكول كيوتو.

ومن البرامج التي نفذها الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية إفريقيا ما يلي :

[1] عبد العزيز عبد الهادي مخيمر، التعليق على مجموعة المبادئ والقوانين لحماية البيئة من التلوث عبر الحدود، المرجع السابق، الصفحة100

1 -البرنامج الإفريقي لرصد البيئة التابع لمفوضية الاتحاد الإفريقي، والذي بدأ عمله عام 2008 ، ويقدم خدمات إعلامية تنفيذية على الصعيد الإقليمي لدعم وتحسين عملية صنع القرار في مجال الإدارة البيئية.[1]

2 -فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، تم التوقيع على اتفاق تعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)ومفوضية الاتحاد الإفريقي لتحديد طرق دارة المشرعات وتنظيمها استخدام الموارد و ، وقدم (PNUE)في جويلية 2009 أول دفعة نقدية لدعم تنفيذ هذا الاتفاق.

3 -مبادرة الصور الأخضر العظيم للصحراء الكبرى وهي إحدى الإجراءات ذات الأولوية في إطار الشراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي بشأن تغير المناخ، ويهدف إلى تحفيز وتحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفقر في الطرفين الشمالي والجنوبي للصحراء الكبرى، وقد بدأ هذا البرنامج كمبادرة لغرس الأشجار، ثم تطوير عملية الترويج لممارسة الإدارة المستدامة للأراضي. [2]

4 -برنامج الحد من الكوارث : ويهدف إلى توسيع نطاق الإجراءات المتخذة على جميع المستويات للحد من مخاطر الكوارث وبناء قدرات الدول والمجتمعات الإفريقية على مواجهتها، وقد قام البرنامج باستراتيجية إقليمية للحد من مخاطر الكوارث في خطط التنمية بالإضافة الى منافسته لبرامج عمل

[1] عبد العزيز عبد الهادي مخيمر، مرجع سابق، صفحة 114

[2] قمة الامم المتحدة للعمل من اجل المناخ، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، 21سبتمبر2019، يوم2022/06/20، على الساعة 12:06، WWW.UN.ORG

إفريقيا للفترة من 2005 الى 2010 كما قام الاتحاد الإفريقي بجهود حثيثة من أجل التوصل إلى صك قانوني دولي يحمي المناخ بعد انتهاء بروتوكول كيوتو وذلك مـن خلال ما يلي :

– وضع استراتيجية اتصال بشأن تغير المناخ تعنى بتوضيح موقف إفريقيا بشأن التفاوض على صك دولي يخلف كيوتو

– تنظيم اجتماعات تدريبية للمفاوضين الفارقة قبل انعقاد مؤتمرات الأطراف لالتفافية الإطارية وبروتوكول كيوتو.

– توسيع نطاق العضوية في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بشأن تغير المناخ بغية زيادة نطاق التمثيل. [1]

– توفير الدعم التقني والفني وتوفير المعلومات للمفاوضين الفارقة أثناء مؤتمرات أطراف الاتفاقية الإطارية وبروتوكـول كيوتو وذلك بالاستعانة بخبراء في تقديم هذا الدعم.

الفرع الثالث: دور جامعة الدول العربية في حماية المناخ

جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمية تضم دول في أسيا ودول في إفريقيا وكل أعضائها دوال عربية. من بين أهدافها التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية كالعالقات التجارية والاتصالات والعالقات الثقافية والاجتماعية والصحة.

[1] عبد العزيز عبد الهادي مخيمر، مرجع سابق، صفحة 128

وكغيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى تحاول جامعة الدول العربية بذل جهود ومبادرات ذات أثر إقليمي ودولي فعال في معالجة مشكلة تغير المناخ وذلك في اطار تعزيز العمل العربي المشترك والتضامن الدولي أجل إرساء أسس حقيقية مبنية على قاعدة تساعد في اتخاذ تدابير ملائمة للتعامل مع التحديات التي تطرحها ظاهرة الاحتباس الحراري.[1]

قامت جامعة الدول العربية بجهود معتبرة لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ محاولة التقليل من مخاطرها على الدول العربية التي ستتأثر بهذه الظاهرة البيئية بشكل أكبر من بعض مناطق العالم وفقا للدراسات العلمية الصادرة حديثا، رغم أن مساهماتها في انبعاثات الغازات الدفيئة أقل من معظم دول العالمنذ صدور الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ (ccnucc)عام 1992 أصبحت مشكلة تغير المناخ من البنود الدائمة في جدول إعمال الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة حيث أنشئت اللجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية فريق عمل لمتابعة الاتفاقية الإطارية سنة 1993 ثم أقرت تحويله إلى لحنة فرعية لتغير المناخ، كما حظيت مسألة تغير المناخ بأولوية في عمل مجلس الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة بالموضوع، وفي أنشطة التعاون بين جامعة الدول العربية والمناطق الإقليمية الأخرى مثل أمريكا الجنوبية، والصين والاتحاد الأوربي، وضمن أنشطة التعاون بين الجامعة ومنظمات الأمم المتحدة كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE .)

[1] رزاي سعاد، اشكالية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مدكرة ماجيستر جامعة الجزائر 2008/2007 ، صفحة164

كذلك شكل مجلس الجامعة العربية مجموعة تفاوضية عربية من دول أعضاء المكتب التنفيذي وهم الجزائر، وتونس وجيبوتي والسعودية وسوريا و قطر وليبيا ومصر للعمل من أجل وضع آلية مشتركة وصياغة موقف تفوضي عربي واحد يمثل جميع الدول العربية في المفاوضات الدولية الجارية في إطار الاتفاقية الإطارية (ccnucc)وبروتوكول كيوتو. [1]

وفي عام 2007 أصدر مجلس الوزراء العرب المسئولون عن شؤون البيئة في دورته التاسعة عشرة إعلانا على قدر كبير من الأهمية، وهو لإعلان الوزاري العربي حول تغير المناخ الذي تضمن رؤية جامعة الدول العربية إلى كيفية التعامل مع مشكلة التغير المناخ.

المبحث الثاني: الحماية الداخلية للمناخ في بعض الدول العربية والأجنبية

إن فلسفة المشرع الدستوري في حماية المناخ تكمن في النصوص الواردة في الوثائق الدستوري، إذ تحتل التشريعات الدستورية رأس الهرم القانوني بالنسبة لبقية التشريعات القانونية حيث يتولى المشرع وضع الإطار العام للحماية ليتولى بعدها السلطة المختصة بالتشريع إعداد القوانين اللازمة لوضع آليات الحماية القانونية للمناخ موضع التنفيذ، ولبيان الموضوع سوف نبحثه في مطلبين في المطلب الأول تم تطرق إلى الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدول العربية اما المطلب الثاني الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدول الأجنبية. [2]

[1] رزاي سعاد، المرجع السابق، صفحة166

[2] بشير الكبيسي : ،ص 121 2006 الحماية الدولية للغلاف الجوي، أطروحة دكتوراه،كمية القانون، جامعة بغداد،

المطلب الأول : الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدساتير العربية

حرص البعض من واضعي الدساتير العربية على إيراد نصوصا في صلب الوثيقة الدستورية لتنظم موضوع الحماية القانونية للمناخ ومن هذا المنطلق نلاحظ أن الدستور الجزائري المعدل في العام 2016 قد نص في المادة 68[1] على أنه للمواطنين الحق في بيئة سليمة، تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة وخصص الدستور المغربي لعام 2011 [2]الفصل31 منهل حماية المناخ حيث نص على أن تعمل الدولة والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة.

ويعد الدستور التونسي لعام 2014 من أول الدساتير العربية التي تشير صراحة إلى حماية المناخ إذ تكتفي بقية الدساتير بالإشارة إلى حماية البيئة والتي يد المناخ أحذي مكوناتها.[3]و ينص الفصل 45 من الدستور على أن تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة والمساهمة في سلامة المناخ وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي

[1] راجع القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016،والمتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية ، العدد 14 يوم 07 مارس 2016.

[2] راجع الفصل 31 من الدستور المغربي على الموقع http //www.mcrp.gov.ma/constitution.aspk

[3] حيث نصت ديباجة الدستور على تنظيم تلك الحماية بنصها على انه ووعيا بضرورة المساهمة في سلامة المناخ والحفاظ على البيئة سليمة بما يضمن استدامة مواردنا الطبيعية واستمرارية الحياة الآمنة للأجيال القادمة، وتحقيقا لإرادة الشعب في أن يكون صانعا التاريخ مؤمنا بأن العلم والعمل والإبداع قيم إنسانية سامية، داعيا إلى الريادة، متطلعا إلى الإضافة الحضارية، وذلك على أساس استقلال القرار الوطني، والسلم العالمية، والتضامن الإنسانية

أما الدستور المصري العام 2014[1] قد أشار في المادة 46 إلى أن لكل شخص الحق في بيئة صحية وسليمة وحمايتها واجب وطني وتلزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها وعلم الأضرار بها والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال القادمة.

وبشأن موقف دستور جمهورية العراق العام 2005 [2]عن حماية المناخ تلحظ بأن المشرع الدستوري العراقي قد خصص المادة 33 لهذا الموضوع .

وفي العام 2009 أقر مجلس النواب العراقي قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 حيث أشار في المادة 1 على الهدف من تشريع القانون بالنص على أن يصنف القانون إلى حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال وبالرغم من النص الدستوري والتشريعات الخاصة بحماية المناخ في العراق إلا أن التطبيق الواقعي يشير إلى تزايد التغيير المناخي في العراق حيث أشارت تقارير منظمة الأمم المتحدة عبر بعثتها إلى العراق يواجه مشاكل حقيقية، تتمثل في ارتفاع درجات الحرارة عن مستواها الطبيعي مما يشكل خطرا محدقا بحياة الأشخاص القاطنين في تلك المناطق.[3]

[1] عدلي منصور، الوثائق الدستورية ، الدولة والنظام الحكم ، القاهرة، العدد03 مكرر في 2014،صفحة281.

[2]الدستور العراقي عام 2005 على الموقع https:/www.contitution project .org/

[3] المادة 13 من اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015.

ونرى وجوب وضع السلطات المختصة الإستراتيجية وطنية متكاملة تبدأ بتشريع قانون خاص لحماية المناخ ليتكامل مع اتفاقية باريس [1]التي انضم إليها العراق في العام 2016 والاستفادة من المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية والتي يعد العراق أحداها كما يدعو الباحث إلى تفعيل التعاون مع الدول المتقدمة للحصول على الأجهزة المتطورة والتي تكون صديقة المناخ.

المطلب الثاني: الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدساتير الأجنبية

من خلال ما سوف نتطرق له من الدساتير الأجنبية وموقفيها عن حماية المناخ تلاحظ أن الدستور الترويجي الصادر في العام 1814 والمعدل في 2014نص في المادة (112) منه على انه لكل شخص الحق في بيئة تفضي إلى الصحة وإلى محيط طبيعي يتم فيه الاحتفاظ بالإنتاجية والتنوع كما ينبغي استغلال الموارد الطبيعية على أساس المعايير والمحاذير وسائر الاعتبارات الشاملة طويلة الأمد بحيث يتم الحفاظ على هذا الحق وصونه للأجيال القادمة كما يتعين على سلطات الدولة إصدار المزيد من الأحكام لضمان تنفيذ هذه القوانين.[2]

والدستور الأرجنتيني لعام 1996 قد تصل في المادة (41) على أن يتمتع جميع السكان في بيئة صحية ومتوازنة مناسبه للتنمية البشرية بحيث تلبي الأنشطة الإنتاجية الحالية دون التأثير على

[1] رحموني محمد ،" الجوانب القانونية الدولية لحماية المناخ في اتفاق باريس"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، ، المجلد 3.العدد 2.جامعة تيارت 2018 صفحة65

[2] رحموني محمد، المرجع السابق،صفحة66

احتياجات الأجيال القادمة ويكون من واجب الكل حماية البيئة كما يمنع دخول النفايات الخطرة أو التي يحتمل خطورتها والمواد الإشعاعية إلى الأراضي الوطنية.[1]

و اكتفى القانون الأساسي الألماني العام 1949 بإشارة عامة وردت ضمن الحقوق وتتضمن الحق لقراد في بيئة سليمة، وجاء النسور الهندي لعام 1949 ليعزز هذه الحماية

إلا استهلته المادة 48 بعنوان حماية البيئة وتحسينها وصون الغابات والحيوانات والنباتات البرية، إذ نصت على أن تسعى الدولة جاهدة إلى حماية البيئة وتحسينها وصون الغابات والحيوانات والنباتات البرية في البلد. أما الدستور البرتغالي لعام 1975 قد تصفي المادة (166) على أن لكل شخص الحق في بيئة إنسانية سليمة ومتوازنة، و التمور الاسباني العام 1978 في المادة45/1 قد أشار إلى أنه للجميع الحق في التمتع ببيئة ملائمة لتنمية الشخص وكذلك الواجب في صيانتها، كما نصت المادة (33) من دستور جمهورية كوريا العام 1978 على أنه لكل المواطنين الحق في العيش في بيئة نظيفة وعلى النول وكل المواطنين حماية البيئة كما نص الدستور الباروني على في المادة123/1منه على أن لكل شخص الحق في العيش في وسط سليم متوازن إيكولوجيا ملائم لتنمية الحياة ولصيانة المناظر الطبيعية وعلى كل شخص واجب الحفاظ على ذلك الوسط.[2]

أما الدستور الفنلندي لعام 1999 فقد نص في المادة 20 منه على أن تعمل الدولة على أن تكفل لكل فرد الحق في بيئة سليمة وإمكانية المشاركة في القرارات المتعلقة في البيئة، كذلك الدستور

[1].المادة 12/4 من اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015

[2] المادة 12/4 من اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015

اليوناني قد نصفي المادة 24 منه على أن حماية البيئة الطبيعية والثقافية تشكل التزاما على الدولة وحق لكل فرد وتلتزم الدولة من أجل المحافظة عليها باتخاذ الإجراءات الخاصة الوقائية منها تحسين نوعية الحياة للشعب، وحماية وزيادة الموروث الثقافي ويشير البعض من الفقه الدستوري أن الدستور اليوناني قد جعل مسألة حماية المناخ من أهم التزامات السلطات العامة في الدولة ومنحت الحق للمواطنين في ارتفاع أساسيات الطبيعة، يضاف إليه حرص المشرع على إصدار التشريعات المناسبة لوضع النص الدستوري موضع التنفيذ بوصفه قاعدة قانونية ملزمة وليس نصا توجهها.[1]

أما الدستور السويدي العام 1976 فقد أشار في المادة 15 على أن يكون من حق الجميع التمتع بالبيئة الطبيعية وفقا لحق التمتع العام بالرغم من الأحكام المذكورة آنفا، أما الدستور البرازيلي النافذ فقد خصص الفصل السادس منه للحماية وجاء بعنوان البيئة واستهلته المادة 225 [2]بقولها أنه للجميع الحق في التمتع ببيئة متوازنة ايكولوجيا وفي بيئة تمثل أصلا من الأصول الخاضعة للاستخدام المشترك وأمرا جوهريا لنوعية حياة صحية ويقع على كل من الحكومة والمجتمع واجب الدفاع عن تلك البيئة والحفاظ عليها من اجل أجيال الحاضر والمستقبل.[3]

[1] احمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة،مصر ، الطبعة الاولى 1995صفحة 49

[2] دستور البرازيل فصل 06، على موقع يوم 10 جوان 2022 .http://site. Estlauss.com

[3] احمد عبد الكريم سلامة، المرجع السابق، صفحة50

كما نصت المادة الثامنة الفقرة أمن الدستور التركي لعام 1982 لكل فرد الحق في أن يحيا في ظل بيئة صحية متوازنة، ويقع على الدولة والمواطنين واجب تحسين البيئة الطبيعية ومنع التلوث البيئي

وقد خصص المشرع الدستوري السويسري القسم الرابع من دستور العام 1999 لتنظيم الموضوع حيث جاء بعنوان البيئة والتخطيط العمراني واستهلته المادة 73 بعنوان التنمية المستدامة حيث نصت على أن يسعى الاتحاد والمقاطعات لتوفير علاقة دائمة ومستدامة بين الطبيعة وقدرتها على التجدد من ناحية واستخدامها بواسطة الإنسان من ناحية أخرى، أما المادة 74 فقد جاءت بعنوان حماية البيئة حيث نصت الفقرة1على أن يصدر الاتحاد التشريعات لحماية الإنسان وبيئته الطبيعية من التحديات الضارة أو المضايق والفقرة 2 نصت على أن يعمل الاتحاد على تدارك هذه التحديات، على أن يتحمل المتعدي تكاليف الوقاية والإصلاح، أما الفقرة 3 فقد نصت على أن المقاطعات مسؤولة عن تطبيق التشريعات الاتحادية طالما أن القانون لا يحقق بالتطبيق للاتحاد.[1]

ويرى البعض من الفقه السوري السويسري أن إرادة المشرع هناك في مسايرة الجهود الدولية لحماية المناخ من التلوث وجت مسالة التنمية المستدامة قائمة على التعاون بين الاتحاد والمقاطعات يضاف إلى ما تقدم أن الحماية المقررة للمناخ تساعد على إعادة التوازن المحتل إلى نصابة الطبيعي بين

[1] Wolf Linder. Swiss Democracy Possible Solution To ContitMulticulural Societies Third, edition univ of bem 2013- p176

مراكز المدن والضواحي حيث تشير التقارير الحكومية والأهلية إلى التلوث مشاكل عديدة في ميدان الاقتصاد والصحة العامة هناك وبالتالي تؤثر على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في تلك الأماكن، وإدراكا لحجم مشكلة التلوث المناخي فإن التمور السويسري بوصفة وثيقة دستورية متكاملة قد جعل مهمة مواجهة التحديات الضارة على المناخ عن اختصاص الحكومة الاتحادية لما تمتع به من خيرات في هذا المجال[1].

[1].المادة 7 من اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015

الخاتمة

في ختام هذه المذكرة يتضح لنا مدى اهمية المحافظة على البيئة التي تستدعي تكاثف جهود الدول لان موضوع البيئة لا يمس دولة بعينها او قارة بل تستدعي جهود كل الدول والشعوب وعليه نستخلص النتائج التالية:

1 – إن لحماية المناخ عدة عوامل أهمها حماية طبقة الأوزون من الانهيار نتيجة لمتلوث المناخي ومعالجة حالة الاحتباس الحراري التي تسبب ارتفاع حاد في الدرجات العامة لكوكب الأرض وما ينتج عنيا من كوارث تتمثل بذوبان القطبين الشمالي والجنوبي واختفاء العديد من مدن العالم في حالة تفاقمها وحماية التنوع الإحيائيللكائنات الحية والحفاظ عليها من الانقراض لنتيجة لتدهور المناخ إضافة الى العوامل الإقتصاديةالمتمثلة بتطوير الصناعات الصديقة للمناخ والعوامل التجارية المتعمقة بازدهارالأعمال التجارية في الدول ذات المناخ السليم.

2 – دور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ لعام 1992 في تقرير حمايته من خلال تبنيها لقواعد تتضمن حماية الأجيال الحالية والملحقة من أثار تلوث المناخ واعتمادها لمبدأ المسؤوليات المشتركة بين الدول الأطراف في تعزيز حماية المناخ ونصيا على التعاون الجماعي بين الدول المتطورة والدول النامية في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتضمن الاتفاقية عدة تعهدات بين الأطرافأهمها نقل الدول الأكثر تطور اخبرتها إضافة الى تزويد الدول الأقل تطورا بالأجهزة التكنولوجية لمواجهة التلوث.

3 –ان برتوكول كيوتو لعام 1997 قد تضمن نوعين من الالتزاماتعلى الدول الأطراف، أوليا تشمل جميع الدول الأطراف و تحافظ على المستودعات الخاصة باستيعاب غازات الاحتباس الحراري والعمل على امتصاصيا من قبل المساحات الخضراء والغابات و العمل على تطوير النظم والمناهج الخاصة بالتعميم والتي تعنى بالحفاظ على سلامة المناخ والتركيز على الظواهر السلبية الناتجة عن الاحتباس الحراري والأضرار التي تتولد عنو سواء في المجال الاقتصادي او الاجتماعي والثاني يشمل الدول المتطورة اذ فرض عليها التزام زمني بتخفيض نسبة الانبعاثات لبعض الغازات من العام 2008 ولغاية 2012 .

4 –لا حضنا نجاح مؤتمر الأطراف في العام 2015 في عقد اتفاقية باريس المتعمقة بالتغيير المناخي حيث اظهر البحث الاهداف العامة للاتفاقية وهي تقليل متوسط درجة الحرارة للكرة الأرضية بمعدل درجتين مئويتين خلال جدول زمني محدد، كما اتضح لنا احتواء تلك الاتفاقيةالآليات تساهم في زيادة الدعم للدول النامية والتي تعاني من مشاكل عداد خطط وبرامج خاصة بمساعدة الدول المتطورة والمنظمات الدولية يضاف تغير المناخ إليها المساهمة في تمويل النفقات الخاصة بحماية المناخ في تمك الدول، كما اتضح لنا دور العامل السياسي في داخل الدول في مسالة الإلتزام بأحكام هذه الاتفاقية وخصوصا عند تغير الحكومات في بعض الدول.

و من أجل حماية والمحافظة على المناخ لابد من:

-توظيف التعاون الدولي بوضع الحماية الدولية للمناخ كأولوية بعيدا عن الإلتزام بالشفافية والرقابة الدائمة على نسبة انبعاث الغازات الملوثة للبيئة .

المصالح الذاتية للدول.

1-دعوة الدول على الانضمام و الإلتزام الكامل والتام بأحكام اتفاقيات المناخ.

2-على الدول اللجوء إلى التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

3-تطوير التشريعات الوطنية بما يتناسب مع أحكام ونصوص الاتفاقيات لعمل على إنشاء صناديق خاصة بدعم وحماية المناخ الدولية أجل حماية فعالة للمناخ.

4-المساءلة الدولية عن الانتهاكات البيئية للمناخ ضرورة ملحة.

5-ضرورة زيادة الوعي البيئي بمخاطر التغير المناخي.

6-يوصي الباحث بضرورة سن قاعدة قانونية واحدة تنظم تخفيض انبعاثات جميع الدول، وتقضي بتحديد النسبة المتطلبة لهذا التخفيض من كل فرد في كل دولة.

7-تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بامتثال الدول لنظام حماية المناخ، ومراقبة جدوى التشريعات الوطنية، والمطالبة بها إن لم تكنون موجودة.

8-ضرورة الالتزام الدول بتنظيم الأنشطة المخالفة للتنظيم القانوني الدولي لحماية المناخ.

9-ضرورة عقد ندوات ومؤتمرات من أجل بيان المخاطر الناجمة عن التغير المناخي، فضالً عن المساهمة في وضع حلول فعالة على الأقل للتقليل منهذه المخاطر.

10-تشجيع الباحثين والدارسين لعمل دراسات وأبحاث تتعلق بقضايا التغير المناخي، من أجل وضع حلول عملية لهذه المشكلة العالمية، التي ال يقتصر تأثيرها على دولة واحدة فقط، بل إنها مشكلة عابرة

قائمة المصادر والمراجع

اولا:المصادر

1- اتفاقية جنيف لعام1979 بشأن تلوث الهواء .

2- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985

3- اتفاقية ريو لعام 1992.

4- اتفاقية بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ لعام 1997

5- اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015

6- مؤتمر قمة الطموح المناخي 2020.

7- مؤتمر الامم المتحدة 2021

ثانيا: المراجع

1/الكتب :

1. أحمد حسان العربيد، موقع طقس العرب، المناخ وعلاقته بالهندسة المعمارية والتصميم الحضري،2017 .

2. انمار صلاح عبد الرحمان الحديثي، الالتزام الدولي بحماية المناخ، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة الاولى،2016.

3. معين حداد، التغير المناخي والاحرار العالمي ودوره في النزاع الدولي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، 2012.

4. نور الدين نداوي، ، الحماية الجنائية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة1987.

5. سعيد سالم جويبلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

6.علي أحمد غانم المناخ التطبيقي، عمان دار المسيرة للنشر طبعة الاولى، 2010.

7. رجاء وحيد دويدري، البيئة مفهومها العلمي المعاصر وعمقها الفكري التراثي، دار الفكر، دمشق،2004.

2/ المذكرات و الأطروحات:

اولا: الاطروحات

1. أحمد محمد أحمد عبادي، دور المنضمات الغير الحكومية في حماية حقوق الانسان رسالة دكتوراه، جامعة مصر 2009.
2. بشير الكبيسي : الحماية الدولية للغلاف الجوي،أطروحة دكتواره ،كلية القانون،جامعة بغداد،2006
3. رحموني محمد، الحماية القانونية الدولية للمناخ بين النص والتطبيق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة دكتورا، جامعة بلعباس، 2019-2020.
4. مخفي اسماعيل، الحماية القانونية والدولية للمناخ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة دكتورا، جامعة مستغانم، 2018 /2019.

ثانيا: المذكرات

1. بريشي بلقاسم، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، كلية الحقوق والعلوم السياسية،مذكرة ماجيستر، جامعة بلعباس سنة 2018/2017.
2. رزاي سعاد، اشكالية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مدكرة ماجيستر جامعة الجزائر 2008/2007.
3. رزاي سعاد، اشكالية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مدكرة ماجيستر جامعة الجزائر 2008/2007.

3/المقالات العلمية

1. ثيكور نقاط عابد، مقال حول سياسة الجزائر لمكافحة التغير المناخي، مأخوذة من موقع الحوار، في يوم 2015.
2. الحسين الشكراني وخالد الفصاوي، المفاوضات المناخية العالمية: تنمية في النصوص وشكوك في التطبيق، مقالة سياسات عربية، العدد21 ،يوليو 2016 .
3. زيد مال صافية، عن وضع الاتفاقيات الدولية البيئية حيز التنفيذ المجلة الجزائرية للعلوم القانونية المجلد 56 العدد 04 2020.
4. عبد العزيز عبد الهادي مخيمر، التعليق على مجموعة المبادئ والقوانين لحماية البيئة من التلوث عبر الحدود، المجلد المصري للقانون الدولي العدد 43 ، 1987.

5. محمد سليمان الأحمد، د/ عبد الكريم صالح، الإطار القانوني لبيع حصص التلوث، مجلة المفكر، بسكرة، العدد12

4/ المواقع الالكترونية

1. بروتوكول قرطاجة للسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، مونتريال، United Nations, TreatySeries، 2000يناير/الثاني كانون 200،29ص، 236.

2. http://unfccc.int/meetings/paris_nov_2015/meeting/8926.php

3. WWW.UN.ORG

4. https://gssd.mit.edu/ar/search-

5. https://ar.warbletoncouncil.org/caracteristicas-del-clima-frio-14392

5/ التقارير والاتفاقيات

1. **El hiwar.com** 2.نقلا عن وحيد القرشي : الحق في البيئة في السر وتسي، بث منشور على الموقع www.legal.agenda agenda.com

3.نقلا عن وحيد القرشي : الحق في البيئة، الدستور التونسي،بث منشور على الموقع agenda.com www.manova view

4.اطلعت على الموقع https://www.marefa.org/وم 2022/06/10 على الساعة 16:43.

الفهرس

مقدمـــة	
الفصل الأول: ماهية المناخ	
المبحث الأول: مفهوم الحق في المناخ السليم	
المطلب الأول: تعريف المناخ ومكوناته	
الفرع الأول: مفهوم المناخ (climate،)	
المطلب الثاني: انواع المناخ	
الفرع الثاني: مناخ المناطق المعتدلة	
الفرع الثالث: مناخ المناطق القطبية	
الفرع الرابع: مناخ المناطق الجافة	
الفرع الخامس: مناخ المناطق الباردة:	
المبحث الثاني: مفهوم تغيير المناخ	
المطلب الأول : تعريف تغيير المناخ و أثاره	
الفرع الأول: التعريف التغير المناخي	
الفرع الثاني : أثار تغيرات المناخية	
المطلب الثاني: صور و مخاطر ظاهرة تغير المناخ	
الفرع الأول : صور ظاهرة تغير المناخ	
الفرع الثاني: المخاطر الناجمة عن ظاهرة تغير المناخ	
المبحث الأول: حماية المناخ في ظل المنظمات والاتفاقيات الدولية	
المطلب الأول: حماية المناخ في ظل المنظمات الدولية	
الفرع الأول : دور الاتحاد الأوروبي في حماية المناخ	
الفرع الثاني : دور الاتحاد الإفريقي في حماية المناخ .	
الفرع الثالث: دور جامعة الدول العربية في حماية المناخ	

المطلب الثاني : الحماية الدولية للمناخ في ظل الاتفاقيات الدولية	
الفرع الأول :اتفاقية جنيف لعام 1979 بشأن تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود وبروتوكولاتها	
الفرع الثاني: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985 وبرتوكول مونت الملحق بها	
الفرع الثالث: اتفاقية ريو	
الفرع الرابع: اتفاقية بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ	
الفرع الخامس: الاتفاقالدوليالجديدللمناخ اتفاقباريس	
الفرع السادس: مؤتمر قمة الطموح المناخي.	
الفرع السابع: مؤتمر الامم المتحدة 2021	
المبحث الثاني: الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدول العربية والأجنبية	
المطلب الأول : الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدساتير العربية	
المطلب الثاني : الحماية الدستورية للمناخ في بعض الدساتير الأجنبية	
الخاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	
مقدمـــة	